النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⵜⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏⵜ

■ العدد : 615 ■ من 24 الى 30 يوليوز 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

أناس وعينات:

ضيف العدد

أصبح السفر والاستجمام مع ظهور وتطور نمط الإنتاج الرأسمالي سلعة متفاوتة الجودة لا يستفيد منها إلا الطبقة البرجوازية وبعض الفئات الشعبية التي تستطيع توفير شيئا من الوقت والمال لتحقيقها

15

السيارات الإدارية بين المهام الرسمية والاستعمالات الشخصية

04

أوضاع المرأة في جهة الدار البيضاء سطات: الواقع والافاق

12

السياحة بالمغرب: تكريس الميز الطبقي والاستغلال الرأسمالي

07 08 09

كلمة العدد:

القطاع السياحي مجال الاستغلال والنهب وهدر ثروات المغرب

يعاني القطاع السياحي بالمغرب من اختلالات بنوية كبرى، ويمكننا التوقف عندها في المجالات الثلاثة التالية: المجال الاول، ويتعلق بالقطاع السياحي كنشاط اقتصادي تتحكم فيه السياسات والاختيارات المسطرة من طرف الكتلة الطبقية السائدة، ومجمل القوانين المالية المطبقة من طرف الحكومات المتعاقبة. أما المجال الثاني، فيتعلق بالقطاع السياحي كمجال يستغل اليد العاملة ويستحوذ على فائض القيمة المنتزع من قوة عمل العاملات والعمال في وحدات السياحة المهيكلة أو غير المهيكلة، ويمكن اعتبار بعض المدن المغربية بمثابة مراكز سياحية يعتمد نشاطها الاقتصادي وحياتها الاجتماعية على الأنشطة السياحية ومداخيلها. أما المجال الثالث، فهو المتعلق بكون السياحة حقا من حقوق المواطنات والمواطنين. لكن هيكلة القطاع السياحي والاحتكار المتحكم فيه من حيث تحديد الأسعار أو توفير البنيات الفندقية والترفيهية والخدمات الأساسية، تجعل السياحة مطمحا يرقى إلى الأحلام، وغير متاح للطبقات الوسطى وما بالك بالطبقات الفقيرة.

وبذلك يكون القطاع السياحي مثله مثل بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، ينمو ويتطور بشكل فوضوي، في ظل اختلالات كبيرة جدا نتيجة منطق الرأسمالية الطفيلية ببلادنا، يتجلى ذلك المنطلق في السعي إلى حل أزمة القطاع على كاهل الطبقة العاملة والاعتماد على إكراميات الدولة من تخفيف ضريبي إلى الاستفادة من الدعم والريع، وترك الحبل على الغارب من أجل حلب الطبقة العاملة وتصعيد الاستغلال الفاحش، وإغماض العينين عن الخروقات الفاضحة لقانون الشغل على علاته.

وفي موضوع الحق في الراحة والاستجمام الذي بات من أماني وأحلام الجماهير الشعبية من عمال وكادحين، فإنه كاد ن يتحول إلى كابوس بالنسبة للطبقات الوسطى التي اصبحت بدورها تعاني من التفقير وغلاء المعيشة، مما أثر على القدرة الشرائية لهذه الطبقات وتدهورت لديها إمكانية الادخار التي كانت تسمح ببرمجة الأسفار والاستفادة من أسابيع الراحة. لقد أصبح موضوع السياحة من الكماليات الغالية، وسدت الأبواب أمام أوسع الجماهير الشعبية. الكل بات اليوم يرى كيف غدت الاستفادة من خدمات السياحة ببلادنا صعبة جدا، وباتت مرفقا لا تلجه إلا نخبة طبقية تقدر على تغطية النفقات وتكاليف أسبوع أو أسبوعين في السنة. اما الجزء الآخر والأكبر من المواطنين، فإنه يضطر الى الاستدانة لتلبية حاجات الأسرة والأولاد لفترة الراحة والاستجمام. إن توسع الفقر وانتشار آفته حوّل مطلب الراحة والسياحة لقضاء العطل إلى كابوس يضغط على العائلات ويسبب الكثير من مظاهر التعاسة والبؤس والإحساس بالإحباط.

ليس بالخبز وحده يحيى المواطن؛ لقد باتت طموحاته وغاياته في العيش الكريم تتضمن الحق في الراحة والاستجمام له ولأطفاله واسرته. ولذلك بات من واجب الدولة التكفل بهذا الحق وتوفير شروط تحقيقه من دون إثقال كاهل أرباب الاسر بتكاليف باهظة نتيجة الاحتكار وسيادة الفوضى والسعي للربح الفاحش والسريع.

إنها إذن معركة سياسية وجب على القوى المناضلة الاستعداد لها لرفع المطالب المشروعة وتوضيحها لكافة عموم الجماهير الشعبية لكي تنتظم من أجل انتزاع هذا الحق في الراحة والقيام بأنشطة وبرامج سياحية استفادة من غنى المنتوج السياحي والطبيعي التي توفرها مختلف مناطق المغرب الزاخر بالمواقع السياحية الطبيعية والتاريخية.

ما ذنب الاطفال والشباب ليحرموا من هذا الحق الطبيعي؟ ما ذنب رجال ونساء شعبنا لينتزع منهم هذا الحق ويحشرون في زوايا الحرمان والبؤس والإحباط أو الغرق في الديون والسلف؟

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ **عنوان الجريدة**: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ **الهاتف**: 0668671174 ■ **ملف الصحافة**: 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني**: 1995 / 104

بيان مشترك صادر عن حركة سومار والنهج الديمقراطي للعمالي بشأن أحداث العنف العنصري في توري باتشيكو بمنطقة مورسيا

تتوجه منظمة حركة سومار الإسبانية وحزب النهج الديمقراطي العمالي المغربي بالتعبير عن تضامنهما مع سكان توري باتشيكوس الذين يتعرضون لاعتداءات ومطاردات تقوم بها منظمات عنصرية ويمينية متطرفة على امتداد الأيام الحالية، والتي تهدف إلى زرع وبث الكراهية وتقويض التعايش.

إن قوى اليسار الديمقراطي في إسبانيا والمغرب يدينان بشدة أعمال العنف العنصري التي يقودها اليمين المتطرف اليمين المتطرف في إطار ما يسميه ب «عملية اقتناص وصيد « المهاجرين، وفي هذا السياق يشدد التنظيمان على المطالبة بإقرار الأمن وسيادة دولة الحق والقانون واحترام الشرعية وحقوق الإنسان.

منذ مدة طويلة جدًا واليمين المتطرف يعمل على خلق مناخ من الخوف والكراهية والتحريض ضد كل ما هو غير إسباني وهذا ما يسمى بالفاشية، مما يتطلب تجاوبا تضامنيا وديمقراطيا يحمي كل المواطنين بغض النظر عن أصولهم، ويجسد فكرة من يعيش ويعمل معنا هم «جيراننا ومواطنونا» أيضا ولهم الحق بالتمتع بنفس الحقوق.

15ماي 2025

الجبهة المغربية لدعم فلسطين تنوه بنجاح مسيرة 20 يونيو وتندد بكل اشكال التطبيع

اجتمعت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع يوم الاثنين 21 يوليوز 2025، وبعد التداول حول نقط جدول الأعمال ومتابعة المهام المطروحة خلص الاجتماع إلى:

1 – تسجيل نجاح المسيرة الوطنية الحاشدة التي عبر من خلالها الشعب المغربي عن انخراطه الفاعل في الحراك العالمي ضد التجويع في غزة، من أجل ايقاف الحرب الهمجية الصهيونية على الشعب الفلسطيني وفك الحصار عن غزة، وإدانة الدعم المباشر للادارة الامريكية للمجرم نتانياهو، وصمت المنتظم الدولي وتخاذل الانظمة العربية الاستبدادية، وإسقاط التطبيع.

2 – دعم صمود المقاومة التي تدير المفاوضات غير المباشرة لوقف الحرب العدوانية بحكمة وتشبث بالمباديء من أجل جلاء الاحتلال ورفع المعاناة عن سكان غزة وفك الحصار.

3 – تأجيل محاكمة مناهضي التطبيع في ملف كارفور سلا الى تاريخ 6 اكتوبر 2025، ومتابعة الموضوع بما يلزم من إجراءات قانونية ونضالية،

4 – تثمين بيان المثقفين والنشطاء المدنيين المغاربة بخصوص الوضع في غزة والذي وقعه طيف واسع من المثقفين والفنانين والادباء نساء ورجالا من مختلف ربوع المغرب، من أجل الوقف الفوري للعدوان وانهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ومطالبة الحكومة المغربية وأصحاب القرار بإعادة النظر في اتفاق التطبيع ومقاطعة الاحتلال ونصرة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة وبناء الدولة المستقلة.

5 – إدانة انخراط حزب الحركة الشعبية في مسلسل الأنشطة التي تستهدف صهينة عقول المغاربة بتنظيم ندوة مارس فيها جاكي كادوش طقوسا تلمودية بحضور أحمد عصيد ومحمد الفيزازي، هذه الطقوس التي تتقاطع مع ما يمارسه اقطاب اليمين المتطرف في باحة المسجد الاقصى، ولا علاقة لها بديانة وتقاليد المغاربة اليهود، فضلا عن دعم جاكي كادوش لجرائم الكيان الصهيوني، يأتي هذا في وقت يعرف فيه قطاع غزة أبشع الجرائم التي لم يعرف التاريخ لها مثيلا ويصطف فيها هذا الحزب والمشاركين في ندوته مع التطبيع والصمت عن هذه الجرائم.

6 – استمرارنا في التعبئة واليقظة لمواجهة كل الاحتمالات الكارثية، ودعم المقاومة وصمود الشعب الفلسطيني حتى تحقيق وقف الحرب العدوانية وفك الحصار عن غزة.

عن السكرتارية الوطنية للجبهة
الرباط في: 22 يوليوز 2025

صفرو:

حزب النهج الديمقراطي العمالي يتضامن مع النضالات العمالية والشعبية

اجتمع المكتب المحلي لفرع حزب النهج الديمقراطي العمالي بصفرو، يوم الخميس 17 يوليوز 2025، وبعد تدارسه عدة نقاط تنظيمية وسياسية محلية أصدر بيانا يعلن فيه مايلي:

– تثمين خلاصات اللجنة المركزية للحزب، وقرارات المكتب السياسي.

– إشادته ودعمه المبدئي واللامشروط للوقفة الاحتجاجية التي نظمها عمال النظافة بصفرو دفاعا عن مطالبهم في الكرامة والعيش الكريم وحقوقهم الأجتماعية.

– تضامنه المطلق مع نضالات سكان بعض المناطق بإقليم صفرو في المطالبة بالحق في الماء.

– إدانته استمرار استغلال الطبقة العاملة بالحي الصناعي بصفرو، وببعض الضيعات الفلاحية في النواحي، من حيث ساعات العمل الممتدة خارج القانون، وبأجور زهيدة دون الحد الأدنى للأجور.

– إدانته استمرار السلطات المخزنية في الإقليم في صمتها تجاه الإجهاد والاستغلال المكثف للمياه الجوفية والفرشة المائية من طرف ملاكي الضيعات الكبرى ومصنع المياه المعدنية في إيموزار كندر، على حساب مصالح أوسع الجماهير الشعبية والفلاحين الصغار. وكذا حرمان السكان من الحق في الترفيه بسبب نضوب العيون المائية وتصحر المساحات والفضاءات الخضراء بما هي ملاذ للفقراء في فترة الحر وفقدان مناصب شغل في القطاع الخدماتي رغم ضعف دخولها في الغالب لمواطنين ومواطنات، خصوصا بمدينة إيموزار كندر لغياب الزوار للمنتزهات الطبيعية التي تم تدميرها كضاية عوا وعين السلطان.

– رفضه عزم الدولة المغربية والجماعات الترابية على تفويت قطاع تدبير الكهرباء والماء والتطهير السائل لشركات خاصة وما له من نتائج وتداعيات سلبية على أسعار هاتين المادتين، وكذا تفويت تهيئة المساحات الخضراء بالمدينة لشركة خاصة في إطار التدبير المفوض.

وبناء على ما سبق، يؤكد المكتب المحلي لفرع حزب النهج الديمقراطي العمالي بصفرو على المواقف التالية:

–1 دعوته شركة النظافة SOS بصفرو إلى إنصاف عمالها، وتمتيعهم بحقوقهم الاجتماعية صونا لكرامتهم وعيشهم باعتبارهم منتجين وقوة العمل التي يستفيد منها رب العمل.

–2 مطالبته السلطات المحلية بالتدخل لإنقاذ سكان حي "الكلات" ومناطق أخرى من معاناة الحصول على الماء الشروب، وتحمل مسؤولياتها في الحد من نهب وتهريب مياه السقي ضدا على أصحابها، وإدانته الصريحة للصمت المتواطئ لأجهزة المراقبة التابعة للدولة على التجاوزات التي تطال تقنين استغلال المياه.

–3 رفضه وإدانته لمسلسل التفويتات والخوصصة التي طالت قطاع الماء والكهرباء، ودعوته سكان المدينة وعمال ومستخدمي هذين القطاعين إلى التعبير عن رفضهم له بما هو مدخل افتراسي للقضاء على ما تبقى من مكتسبات في هذا المجال.

–4 دعوته كافة القوى السياسية والنقابية والحقوقية التقدمية إلى تقوية العمل الوحدوي لتدبير الصمود والتصدي للمخططات الطبقية والتصفوية التي تستهدف حقوق الجماهير ومكتسباتهم المادية والديمقراطية.

لجنة الحقيقة والمساءلة في مقتل الطفل الراعي محمد بويسلخن بأغبالو عمالة ميدلت

بيان رقم 1

بعد تهافت وانهيار سردية «انتحار الطفل الراعي بأغبالو»، والتي نرى فيها محاولة مكشوفة لطمس معالم الجريمة والتستر على الجناة والمتواطئين ومكافأتهم بالإفلات من المحاسبة عن إزهاق روح طفل فقير يشتغل راعيا «بنظام الربع» الغارق في التخلف والاستغلال، وهو من بقايا نظام القنانة الذي لا يميز بين القطعان والمكلفين برعايتها، وموازاة مع الإدانة الشعبية الواسعة للإنتحار المفتعل وترسخ القناعة بأن هذا الفعل الجرمي الذي تعرض له الصبي محمد بويسلخن ماكان ليمر في صمت أزيد من 11 يوما لولا تواطؤ عدة أطراف تغاضت وتسترت بسوء نية عن الجريمة وابتدعت للجاني سبلا لغسل يديه من دم صارخ بالفضيحة.

إن هذا الفعل الجرمي الشنيع الذي تعرض له الراعي الصبي (م.ب) يمثل انتهاكا صارخا لأسمى حق من حقوق الإنسان والذي لايجب المساس به تحت أي ظرف كان وهو الحق في الحياة، كما يجسد استهتارا بينا بكل النصوص القانونية(الدستور المغربي في الفصل 20) والإعلانات والمواثيق الدولية وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي ينص في مادته الثالثة على أن: (لكل شخص الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي)، والفقرة الأولى من المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، واتفاقية حقوق الطفل...

إن حرمان الراعي الصغير محمد بويسلخن بشكل تعسفي من حقه في التعليم والبيئة الآمنة والحماية من الأذى خلال حياته الذابلة وتتويج هذه المآسي بازهاق حقه في الحياة هو اغتصاب عَلَني منتظم للطفولة يعري التزامات المغرب في ضمان وصون حقوق أطفاله واحترام القوانين الدولية والمحلية ذات الصلة ويضرب في الصميم مصداقية المؤسسات الموكل لها حماية أمن وسلامة المواطنين وتثبيت دعائم العدالة.

لقد تابعنا بقلق وامتعاض شديدين ما تم ترويجه من قبل بعض المنابر الاعلامية والصفحات الفيسبوكية الموجهة والمستعملة إقليميا لحجب الحقيقة فيما وقع وتثبيت فرضية الانتحار في قالب سمج وبليد، رغم ما يشير إليه مسرح الجريمة كشاهد ناطق (عدم وجود عقدة في الحبل، عدم وجود علامات تلف لجلد الرقبة، سلامة الفكين، وجه غير محتقن، طول الطفل وارتفاع المشنقة، الطفل وُجد جاثيًا على ركبتيه وحول عنقه حبل واسع معلق على عصي أقصر من قامة محمد بويسلخن وهي لا تتحمل حتى ثقل رضيع..) بالإضافة لتوثيقنا لجملة من الشهادات الحية من أبناء المنطقة ...وبناء عليه فإننا من موقع مسؤوليتنا الحقوقية نعلن ما يلي:

- مطالبتنا بفتح تحقيق فوري وشفاف ونزيه لتحديد الجاني/الجناة عن مقتل الطفل محمد بويسلخن، وعن محاولة طمس معالم هذه الجريمة البشعة والتستر على مرتكبيها.
- ندعو إلى كشف الحقيقة كاملة للرأي العام حول ظروف وملابسات هذه الجريمة، وتقديم كل المتورطين فيها إلى العدالة دون تأخير.
- نؤكد على ضرورة ضمان استقلالية وحيادية التحقيقات لضمان عدم تأثير أي ضغوطات أو اعتبارات جانبية على سير العدالة.
- ندعو المؤسسات المعنية إلى تحمل مسؤوليتها كاملة في إغلاق الحدود على أي مشتبه فيه وحماية قبر الطفل الراعي محمد بويسلخن من النبش أو غيره للتملص من تبعات التشريح في انتظار البث في مطالب الأسرة ودفاعها ومؤازريها والكشف عن ملابسات القضية .
- ندين أي محاولة لاستغلال حاجة الأسرة وهشاشة وضعها الاجتماعي ونطالب بتوفير دعم اجتماعي واقتصادي استثنائي لها للتخفيف من وضعيتها.

وختاما نجدد التذكير بإن لجنة الحقيقة والمساءلة لن تتوانى عن بذل كل الجهود لمتابعة هذا الملف بكافة الطرق القانونية والمشروعة والصيغ النضالية الممكنة حتى كشف الحقيقة وتحقيق العدالة للطفل «م. ب.» ولذويه، ولكل من يعنيه أمر التصدي للانتهاكات وترسيخ العدل وتحقيق الأمن القانوني والقضائي وبناء مغرب آخر يتمتع فيه الإنسان بكامل حقوقه وتنتفي فيه كل أشكال الميز والفساد.

الخميسات:

الجمعية تتضامن مع عمال النظافة وتندد بالوضع الصحي والبيئي الكارثي بالمدينة

تتابع ساكنة مدينة الخميسات ببالغ الاستياء والازدراء الوضع الكارثي الذي آلت إليه المدينة جراء تراكم الأزبال والنفايات في مختلف الشوارع والأحياء منذ عدة أيام، مما نعتبره استخفافا صارخا بصحة المواطنين وسلامة البيئة وجمالية المدينة على حد سواء.

إن هذا الوضع المتردي لمجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والغياب التام لأي مؤشر حقيقي للتنمية بالإقليم، حيث تعاني العديد من المناطق من انقطاعات طويلة ومتكررة للماء وفي عز الصيف (والماس، تيداس، المعازيز...)، ومن استمرار معاناة ساكنة الأحياء التي أقدمت السلطات في عز جائحة كورونا على هدم مساكنهم دون بدائل وبالتالي تشريدهم وحرمانهم من أبسط مقومات العيش الكريم (أحفور المعطي، السعادة، لا رحمة...)، وكذا من غياب أبسط مقومات النظافة والتدبير البيئي السليم خلال الإضراب المفتوح لعمال النظافة مما يضع المسؤولين المحليين والجهات المفوضة أمام مسؤوليات جسيمة تجاه تدهور الوضع الصحي والبيئي، وتنامي مظاهر التلوث، وتفاقم الأخطار التي تهدد السلامة العامة للمواطنين، خاصة الأطفال والمسنين وذوي الأمراض المزمنة.

وإزاء هذا الواقع الخطير، فإننا في فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالخميسات نعلن ما يلي:

1. نندد بشدة باستمرار تهميش حقوق عمال النظافة وانتهاك الحقوق الشغلية، ونطالب الجهات المعنية بصرف مستحقاتهم المالية فوراً، وضمان كرامتهم وظروف عملهم.
2. نحمل الجهات المفوضة والمسؤولين المحليين كامل المسؤولية عن تدهور الوضع البيئي والصحي، ونستنكر تقاعسهم عن إيجاد حلول مستعجلة وفعالة لهذه الأزمة.
3. نطالب بفتح تحقيق شفاف حول تدبير قطاع النظافة، ومراجعة بنود دفتر التحملات المبرم مع الشركة المفوض لها، والتفكير الجدي في صيغ بديلة تضمن استمرارية الخدمة وجودتها.
4. نطالب الجهات الوصية للتدخل العاجل لرفع كل أشكال الإقصاء والتهميش والهشاشة والحكرة عن إقليم الخميسات، ووضع أسس فعلية وحقيقية لتنمية مستدامة يضع مصلحة المدينة وساكنتها فوق كل اعتبار، ويقطع مع الفساد ونهب المال العام.
5. ندعو ساكنة المدينة وكل القوى الديمقراطية إلى رفض هذا الوضع المزري، والانخراط في كل المبادرات التي تهدف حماية الصحة العامة والبيئة، ومن أجل الكرامة والعدالة الاجتماعية والمجالية.

وفي الأخير، نؤكد أن السكوت عن هذا الوضع لم يعد مقبولا، وأن استمرار الأزمة سيفتح الباب أمام كوارث بيئية وصحية نحن في غنى عنها، وعلى الجميع تحمل مسؤوليته التاريخية والأخلاقية تجاه المدينة وساكنتها.

الخميسات في 18 يوليوز 2025
عن فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالخميسات

بلاغ حول تأسيس اللجنة الوطنية لدعم عاملات وعمال سيكوم/سيكوميك

عقدت اللجنة المحلية لدعم عاملات وعمال سيكوم/سيكوميك بمكناس، ندوة صحفية عرفت حضورا متميزا للصحافة ومختلف القوى المناضلة، السياسية والنقابية والحقوقية، وذلك يوم الخميس 17 يوليوز 2025، بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط.

وعقب انتهاء أشغال هذه الندوة الصحفية فتح نقاش غني حول أطوار هذا الملف ومآل المعركة الطويلة للعمال والعاملات وأوضاعهم/ن الصعبة وسبل توسيع دائرة التضامن معهم/ن. وتم الاتفاق على تشكيل «اللجنة الوطنية لدعم عاملات وعمال سيكوم/سيكوميك». وتتكون هذه اللجنة من الأسماء التالية:

خديجة عناني- معاد الجحري- العربي الحافظي- محمد العوني- بدر عريش-ابراهيم المحمدي- محمد أمين الدهاك-عبد الاله بنعبد السلام - عبد الرحيم أومناه.

هذا وتدعو اللجنة إلى المزيد من التضامن والدعم والوحدة على طريق إنهاء محنة مئات العاملات والعمال وأسرهن/م.

الرباط في 17 يوليوز 2025

السيارات الإدارية بين المهام الرسمية والاستعمالات الشخصية

نزيف المال العام يتواصل ويرتفع في صمت مع بداية فصل الصيف وبداية العطلة المدرسية والموسمية، المظاهر السلبية التي أصبحت مرتبطة بسلوك بعض مسؤولي الإدارات العمومية والجماعات الترابية بمدينة وجدة، والمتمثلة في الاستخدام الشخصي المفرط وغير القانوني للسيارات الإدارية، في تجاوز صريح وواضح للغرض الذي رُصدت من أجله هذه الوسائل، وفي خرق سافر للقوانين والمساطر المؤطرة لاستعمال ممتلكات الدولة.

إن السيارة الإدارية ليست امتيازا شخصيا، بل أداة مهنية مخصصة حصرا لأداء المهام المرتبطة بالمرفق العمومي، واستعمالها خارج هذا الإطار يُعد شكلا من أشكال التبذير، بل ويصل في بعض الحالات إلى درجة هدر المال العام، لا سيما إذا علمنا أن اقتناء سيارة واحدة من المال العام يُكلف خزينة الدولة ما بين 30 و40 مليون سنتيم، ناهيك عن مصاريف الوقود والصيانة والتأمين والإصلاح السنوي، التي قد تتجاوز بدورها 10 ملايين سنتيم.

ومع أن وزارة الاقتصاد والمالية – عبر دورياتها المتكررة – ظلت تدعو إلى ترشيد النفقات وعقلنة استعمال السيارات الإدارية، فإن الواقع يؤكد أن هناك فجوة بين التوجيهات المركزية والممارسات المحلية، حيث تفتقر بعض الإدارات إلى آليات المراقبة والزجر، مما يفسح المجال أمام استمرار هذا النوع من التجاوزات، التي لا تُسيء فقط إلى صورة الإدارة، بل تُقوض كذلك كل جهود الإصلاح والحكامة الرشيدة.

إن السكوت عن هذه الممارسات لم يعد مقبولا، خصوصا في ظل ما تعانيه الميزانية العمومية من ضغط متزايد، وما تتطلبه المرحلة من تعبئة للموارد وتوجيهها نحو أولويات التنمية والاستثمار الاجتماعي. كما أن النقابات الجادة والمجتمع المدني مطالبون اليوم بلعب دور رقابي أكثر حضورا وفعالية، من خلال التبليغ عن هذه الخروقات والمطالبة بتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

فإذا كان القانون يمنع استعمال السيارة الإدارية خارج أوقات العمل وبدون مهمة موقعة من قبل المسؤول الإداري، فإن الواقع يكشف عن مظاهر استهتار متكرر، تتجلى في استعمالها لأغراض عائلية، ونقل الأبناء، والتسوق، بل والسفر خارج المدينة خلال العطل، في تحد واضح لروح المرفق العام ومبادئ الشفافية والنزاهة.

إن مكافحة ظاهرة الاستعمال غير القانوني للسيارات الإدارية لا يحتاج فقط إلى النص القانوني، بل إلى إرادة حقيقية في التطبيق، ورقابة ميدانية صارمة، ووعي جماعي بخطورة هدر المال العام، لأن احترام المال العام هو أولى درجات المواطنة الحقة، ومؤشر جوهري على جدية الإصلاح الإداري في بلادنا.

نصوص تنظيمية لتدبير حظيرة السيارات التابعة للإدارة:

يخضع تدبير حظيرة السيارات التابعة للإدارات والمؤسسات العمومية لمجموعة من المقتضيات القانونية والتنظيمية، أبرزها:

- المرسوم رقم 2.97.1051 المتعلق بتنظيم أسطول السيارات بالإدارات العمومية؛
- المرسوم رقم 2.97.1052 بشأن إحداث تعويض جزافي لفائدة بعض موظفي وأعوان الدولة مقابل استعمالهم لسياراتهم الخاصة في مهام المصلحة؛
- المنشور رقم 4/98 المتعلق بكيفيات تدبير وتسيير حظيرة سيارات الإدارات العمومية؛
- المنشور رقم 31/98 بشأن ترشيد تدبير حظيرة سيارات المؤسسات العمومية؛
- المنشور رقم 33/99 الذي يهدف إلى التأكيد على ضرورة التطبيق الصارم للمقتضيات التنظيمية المرتبطة بتدبير وتسيير حظيرة السيارات سواء بالإدارات أو بالمؤسسات العمومية.

تسعى هذه النصوص إلى ضمان الحكامة الجيدة، وترشيد النفقات، وتفادي أي استعمال غير مشروع أو غير مبرر لهذه الوسائل العمومية.

من حائط المناضل النقابي محمد علاي f b

تازة:

الجمعية المغربية لحقوق الانسان تتضامن مع حراس الامن الخاص

بعد الوقفة الاحتجاجية التي خاضها حراس الأمن الخاص يوم الاثنين 14 يوليوز 2025 داخل أسوار المعهد العالي لمهن التمريض وتقنيات الصحة – ملحقة تازة، وفي غياب أي تعاطي إيجابي من طرف الشركة المشغلة Force Net والجهات المسؤولة بقطاع الصحة والحماية الإجتماعية إقليميا وجهويا ووطنيا مع ملفهم المطلبي وفي مقدمته، صرف أجورهم التي حرموا منها ظلما وتعسفا لمدة سبعة أشهر كاملة أي منذ شهر دجنبر 2024، في خرق سافر للقانون.

وأمام هذا التعنت وهذا الاستهتار، وعدم اللامبالاة، دخل حراس الأمن الخاص في اعتصام إنذاري مفتوح لمدة 48 ساعة أمام بوابة المعهد العالي لمهن التمريض وتقنيات الصحة – تازة، ابتداءً من يومه الاثنين 21 يوليوز 2025 إلى يوم الأربعاء 23 يوليوز 2025، كخطوة أولى في مسار نضالي تصعيدي لاسترجاع حقوقهم المسلوبة، والمتمثلة في:

صرف أجورهم المتراكمة دون تأخير
احترام الحد الأدنى للأجور كما يقرّه القانون
صون كرامة حراس الأمن ووقف كل أشكال الاستغلال

وفي إطار الدعم والمساندة، شارك فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتازة في الوقفة الإحتجاجية وزيارة المعتصم، وقد راسل الفرع كل من وزارة الصحة والحماية الإجتماعية والمديرة الجهوية لوزارة الصحة فاس مكناس ومدير المعهد بفاس والمندوب الإقليمي بتازة ومدير المعهد بتازة من أجل وضع حد لمأساة هذه الفئة و إرجاع حقوقها المتضمنة في مذكرتها المطلبية.

وفي انتظار التجاوب الإيجابي مع مطالبهم، يجدد الفرع تضامنه مع حراس الأمن الخاص بالمعهد، ويعلن دعمه ومساندته لخطواتهم النضالية.

لجنة الإعلام والتواصل
تازة في 21 يوليوز 2025

وجدة:

المولودية الوجدية: ملك جماعي لا يقبل المصادرة الحزبية أو التوظيف السلطوي

محمد علاي

إن نادي المولودية الوجدية لكرة القدم ليس مجرد فريق رياضي عادي، بل هو رمز من رموز الهوية الجماعية لسكان وجدة والجهة الشرقية، وجزء لا يتجزأ من الذاكرة المشتركة لأبناء المنطقة الذين ربطوا مصيرهم العاطفي والوجداني بتاريخ هذا النادي العريق.

غير أن ما نلاحظه في الآونة الأخيرة من محاولات مستمرة لتسويق صورة النادي كغنيمة حزبية أو مجال للتوظيف السياسي والانتخابي، يشكل تهديداً حقيقياً لطبيعة المولودية كإرث جماعي غير قابل للمصادرة أو التلاعب.

إن استعمال شعارات الدولة أو مؤسساتها أو الأذرع الحزبية في الترويج لأنشطة النادي، أو اختزال قراراته المصيرية في دوائر مغلقة، بعيدة عن نبض الجماهير وعن مناضلي الفريق الحقيقيين، لا يخدم لا المصلحة الرياضية ولا الأخلاق الديمقراطية التي يجب أن تحكم تدبير الشأن الرياضي المحلي.

من هذا المنطلق، ندق ناقوس الخطر أمام ما يجري من محاولات خبيثة لتحويل المولودية إلى «تيتر فونسيي» حزبي أو إداري، في تجاوز صارخ لروح الفريق التي بُنيت على الالتفاف الشعبي، والانتماء الصادق، والنزاهة في التدبير.

نقولها بصوت عال: المولودية لجميع أبناء وجدة والجهة الشرقية، ولا يحق لأي جهة، كيفما كانت صفتها أو انتماؤها، أن تفرض وصايتها أو تحتكر قرارها.

ردّوا بالكم أولاد الشعب!

فكرامة الأندية لا تُشترى، والانتماء لا يُباع، والرياضة النزيهة لا تُدار من خلف الكواليس، بل من داخل الملاعب ومن قلب الجماهير التي لن تقبل أبدا أن تتحوّل فرقها إلى أدوات في يد من لا يؤمنون إلا بالمصالح الضيقة.

حين يصمت الشرق: انهيار وهم التعددية وبزوغ الأممية الشعبية (الجزء 5/5)

أبوعلي بلعزيان.

المبحث السادس: من الجنوب العالمي إلى عودة الأممية الثورية؟

في زمن خفَت فيه بريق الأممية، وتفككت فيه التحالفات الثورية تحت وطأة النيوليبرالية، تلوح من قلب الجنوب العالمي إشارات ولادة جديدة لمشروع تحرري عابر للحدود. مشروع لا يقوم على الدول والحكومات، بل على الشعوب والحركات، لا يتكئ على بيانات القمم، بل على دماء المقاومة. إيران، فلسطين، فنزويلا، اليمن، السودان، هايتي... جميعها جبهات متفرقة تخوض معركة واحدة بصيغ متعددة: معركة كسر هيمنة المركز وإعادة التاريخ إلى سكّانه.

1 – من التموقع الجغرافي إلى التموقع الطبقي.

التحليل الراديكالي لا يرى في «الجنوب العالمي» مجرد مصطلح جغرافي، بل تصنيفاً سياسيًا–طبقيًا يعكس مواقع الاستغلال والهيمنة داخل البنية العالمية. فجنوب العالم ليس بالضرورة موقعًا جغرافيًا في خط الاستواء، بل هو كل كيان يُستَغل، يُهمَّش، يُسحَق، سواء كان في إفريقيا أو في أحياء نيويورك الفقيرة. هذا التموقع هو ما يسمح بإعادة تعريف الصراع على قاعدة طبقية–تحررية، لا على قاعدة قومية ضيقة أو إقليمية مصلحية.

وعليه، فإن الحديث عن تحالفات دول الجنوب لا يكون له معنى إلا إذا تحوّل من تحالفات حكومية هشة إلى شبكات مقاومة شعبية. لأن الدول، مهما ادّعت الاستقلال، تبقى في الغالب خاضعة لمنطق المصالح، أما الشعوب، فهي وحدها القادرة على التمرد دون حسابات، إذا توافرت لها أدوات التنظيم والوعي الثوري.

2 – من المقاومة المحلية إلى الأممية الشعبية.

تجربة المقاومة الفلسطينية، اللبنانية، اليمنية، السودانية، والمكسيكية، كلها نماذج على أن الشعوب قادرة على خوض معاركها بمعزل عن المحاور، بل وبالضد منها أحيانًا. هذه المقاومات، رغم ضعف الدعم الرسمي، راكمت خبرات نضالية، وبنت شبكات تضامن، وأنتجت سرديات مضادة لخطاب الهيمنة.

ما ينقصها اليوم ليس فقط الدعم، بل الربط العضوي فيما بينها. فكل مقاومة، مهما كانت صلبة، تبقى معرضة للانعزال إذا لم تجد سندًا أمميًا يربط نضالها بغيرها. من هنا، تأتي الحاجة إلى عودة الأممية لا بوصفها مشروعًا نخبويًا كما في تجارب اليسار التقليدي، بل كأفق عملي تتحرك فيه الحركات الشعبية وتبني عبره علاقات تضامن ونقل خبرات ودعم متبادل.

3 – ملامح الأممية الجديدة.

ليست الأممية الثورية المطلوبة اليوم إعادة لنموذج القرن العشرين، بل مشروع جديد يستلهم الماضي ويتجاوزه، ويجمع بين:

• التنظيم الأفقي: بعيدًا عن المركزية والبيروقراطية.

• الربط بين النضال الاجتماعي والسياسي: حيث لا تنفصل مقاومة الهيمنة عن النضال ضد الاستبداد المحلي.

• استخدام التكنولوجيا كسلاح: لا لنشر الترف، بل لفضح الجرائم، وتعبئة الجماهير، وتنسيق المبادرات.

• إعادة الاعتبار للنقابات، الجمعيات، الحركات الطلابية، النسوية، البيئية، والريفية.

• تجاوز الأيديولوجيا الجامدة: والانفتاح على كل أشكال المقاومة طالما تنبع من الواقع وتخدم الناس.

4 – دور الشتات والمهاجرين.

المهاجرون من دول الجنوب، خاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية، باتوا يشكلون كتلة حرجة قادرة على التأثير في السياسات المحلية والخارجية. هؤلاء ليسوا فقط جاليات، بل امتدادات سياسية واقتصادية وثقافية يمكن توظيفها في مشروع أممي تحرري. فحين يتحرك الشتات لدعم المقاومة في غزة، أو الثورة في إيران، أو الانتفاضة في تشيلي، فهو لا يعبر فقط عن تضامن إنساني، بل عن انتماء طبقي ووعي أممي يتجاوز الحدود.

ولذلك، فإن إحدى مهام الأممية المعاصرة هي إعادة دمج الشتات في المعركة، لا كمصدر تحويلات مالية فقط، بل كقوة ضغط ونشر وفضح وتعبئة دولية.

5 – من الدعم إلى التشارك.

في الخطاب القديم، كان الحديث عن «دعم حركات التحرر» يعني إرسال المال أو السلاح. اليوم، الأممية الثورية تبنى على التشاركية لا التبرّع. أي أن كل مقاومة لا تنتظر العون فقط، بل تقدم المعرفة، وتشارك الوسائل، وتبني مع غيرها. هكذا تتحول المعركة إلى مشروع كوني لا يُدار من جهة واحدة، بل من نقاط متعددة، كل نقطة فيها مقاومة، وذاكرة، وإبداع.

ومن إيران إلى فنزويلا، ومن فلسطين إلى الكونغو، يجب أن يُبنى هذا المشروع على قاعدة أن الهزائم الفردية لا تمنع الانتصارات الجماعية، وأن ما يفشل في مكان، قد ينجح في مكان آخر، إذا ما توفرت الجسور.

الخاتمة: نحو قطيعة تاريخية أم انتظار لا ينتهي؟

ها نحن أمام مشهد كثيف الدلالات، مشحون بالصمت أكثر من الضجيج، بالمراوغة أكثر من المبادرة. محورٌ شرقي عاجز عن الخروج من أسر موازناته الظرفية، وقوى غربية تمعن في تعميق هيمنتها بوسائل متجددة، وشعوب تتأرجح بين الرغبة في الانعتاق والخذلان المتكرر من نخبها وحلفائها المفترضين.

لكن ما يتكشف في هذه اللحظة ليس فقط مآزق الدول، بل سقوط الأقنعة. فروسيا، التي تبشر بعالم متعدد الأقطاب، عاجزة عن اتخاذ موقف أخلاقي حين تُستهدف دولة حليفة. والصين، التي تروج لنموذج «سلام صاعد»، تفضل الصمت على المجازفة بمصالحها التجارية. أما إيران، فتترك وحيدة في العاصفة، تُقاوم كما اعتادت، لكن بلا عمق استراتيجي يُحصّن ظهرها، ولا ظهير دولي يُقوّي صمودها.

في خضم هذا، يبدو أن وهم التعددية الدولية قد استُهلك تمامًا. لم يعد هناك سوى نظام عالمي واحد، تحكمه القوة، وتديره المصالح، وتزيّنه البيانات. تعددية بلا إرادة، وتحالفات بلا مواقف، وأحلاف تكتفي بالتصريحات بدل الأفعال. والمثير أن هذا الانكشاف لا يحدث في الهامش، بل في صلب مناطق الاختبار: إيران، فلسطين، اليمن، حيث يتحدد شكل العالم المقبل.

أمام هذا العجز، يظهر الصوت الشعبي مجددًا بوصفه الأمل الوحيد: مقاومة من القاعدة، شبكات تضامن عابرة للحدود، حركة جماهيرية تستعيد فكرة التحرر من كل أشكال الهيمنة، لا بالرهان على الدول، بل على الوعي والتنظيم والفعل. فالتاريخ لا يمنح فرصًا كثيرة. ولحظة كهذه – حين تتلاقى فيها عدوانية الإمبريالية مع ارتباك المحاور – هي فرصة نادرة لإعادة طرح السؤال الجوهري: من يصنع العالم؟ هل هي الدول أم الشعوب؟ هل نستمر في الانتظار، أم نبادر إلى القطيعة؟

إن القطيعة التي نتحدث عنها ليست قطيعة لغوية مع الغرب، ولا خصامًا مؤقتًا في ملف نفطي أو تجاري. بل هي قطيعة في المعنى، في الرؤية، في المفاهيم: قطيعة مع فكرة أن التقدم لا يأتي إلا من المركز، مع أن التبعية قدر، مع أن التوازن يمر عبر واشنطن أو بكين. إنها قطيعة مع وهم أن أحدًا سيحررنا غيرنا.

الشعوب المقاومة، وإن بدت وحيدة، قادرة على صناعة المعنى مجددًا. من غزة إلى صنعاء، من طهران إلى كراكاس، من الخرطوم إلى لاباز، يتشكل مشروع عالمي بديل لا يرى في «المحور الشرقي» منقذًا، بل يتجاوز المحاور كلها نحو أفق أممي تحرري جديد. أفق لا يُنتظر من فوق، بل يُبنى من تحت، من رماد المدن المحترقة، من دماء المقاومين، من خيبات التفاوض، ومن إيمان عنيد بأن التاريخ ليس ملكًا للغالبين فقط، بل للفقراء، للثوار، للمُنكسرين الذين رفضوا الخنوع. وفي الختام، إن لم يركب الإنسان قطار التحرر حين يمر، فلن يبقى له إلا رصيف الانتظار... انتظار خلاص لا يأتي، لأن من لا يثور، لا يُكتب له خلاص.

في التقرير السياسي المقدم للجنة المركزية في دورتها الحادية عشرة:

تسجيل التصاعد الكبير والمتواصل للنزعة العدوانية للإمبريالية الأمريكية دوليا، وتفاقم أزمة النظام وطنيا

عقدت اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي دورتها الحادية عشرة بتاريخ 13 يوليوز 2025 ، و نورد في هذا العدد القسم السياسي من التقرير المقدم للجنة
-السمات العامة للأوضاع الدولية والإقليمية والوطنية:

-على الصعيد الدولي والإقليمي:

-التصاعد الكبير والمتواصل للنزعة العدوانية للإمبريالية الأمريكية سواء على المستوى العسكري أو الاقتصادي من أجل إدامة هيمنتها على العالم الذي يشهد تحولات جيواستراتيجية تتجه به نحو التعددية القطبية مع ظهور قوى اقتصادية منافسة وفي مقدمتها الصين.

فعلى المستوى العسكري تقوم الامبريالية الامريكية بتسعير السباق نحو التسلح في العالم، إنقاذا لصناعتها العسكرية عبر الرفع من ميزانيتها العسكرية (895 مليار دولار سنة 2025 + ميزانية القبة الذهبية 175 مليار دولار كتقدير أولي) وإرغام الدول التابعة وخصوصا الخليجية على شراء أسلحتها وفرض تخصيص دول الناتو نسبة 5 ٪. من ناتجها الداخلي الخام للإنفاق العسكري، وتسعير الحروب والنزاعات والصراعات الاثنية والعرقية والطائفية عبر العالم. وفي هذا الإطار يأتي تسعير الحرب الروسية الأوكرانية بتكثيف الدعم العسكري واللوجستيكي للنظام الأوكراني وعرقلة كل المبادرات السياسية والدبلوماسية لوقف هذه الحرب المكلفة للشعبين الروسي والأوكراني وذلك بهدف استنزاف روسيا، ويأتي أيضا العدوان الصهيوني الأمريكي على إيران والذي فشل في تحقيق أهدافه المعلنة في إسقاط النظام الإيراني وتدمير البرنامج النووي الإيراني بهدف القضاء على محور المقاومة كخطوة أساسية لتصفية القضية الفلسطينية وفرض واقع جيوسياسي جديد في منطقة الشرق الأوسط يكرس الهيمنة المطلقة للإمبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني (مشروع الشرق الأوسط الجديد) ويمنع من بروز أية قوة إقليمية قد تهدد المصالح الامبريالية والصهيونية في المنطقة بالإضافة إلى إجهاض مشروع « الحزام والطريق» الصيني والتي تعتبر إيران إحدى حلقاته الأساسية في غرب آسيا ومنها نحو افريقيا وأوربا.

وعلى الصعيد الاقتصادي تصعد الامبريالية الأمريكية حربها الاقتصادية والتجارية ضد الدول، بما فيها الدول الصديقة لها، مع تركيزها على الصين لإضعافها وحصارها اقتصاديا وتجاريا بهدف إنقاذ اقتصادها وعملتها (الدولار) من الانهيار في ظل الأزمة الخانقة والمتواصلة التي يعرفها الاقتصاد الأمريكي منذ 2008، وضمان تحكمها وسيطرتها على فوائض التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي عبر شركاتها المتعددة الاستيطان باستغلال الشعوب ونهب ثرواتها الضخمة والمتنوعة وخصوصا في إفريقيا التي تعرف شعوبها نهوضا تحرريا متواصلا للتحرر من التبعية والسيطرة الامبريالية على مقدراتها وسيادتها.

-تصاعد حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والحصار والتجويع التي يشنها الكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني بمشاركة وإشراف مباشر من طرف الإمبريالية الأمريكية وفي ظل تواطؤ وعجز المنتظم الدولي وخيانة وتواطؤ الأنظمة العربية الرجعية وخصوصا المطبعة ودعمها للكيان العنصري الغاصب في حربه الإجرامية تلك ماليا واقتصاديا وتمويل الميليشيات الإرهابية التي تم إنشاؤها في قطاع غزة (مثل جماعة أبو شباب) لدعم الجيش الصهيوني للقضاء على قوى المقاومة. وفي المقابل تصعد هذه الأخيرة من مقاومتها المسلحة بتوجيه ضربات مؤلمة وقاسية للجيش الصهيوني مربكة حسابته في إضعاف المقاومة والقضاء عليها مما يزيد من تأجيج الأزمات والتناقضات الداخلية للكيان وخصوصا مع الفشل في استرجاع الأسرى و تبدد الوهم بقدرته على توفير الحماية للمستوطنين بفشله الذريع في اعتراض الصواريخ والمسيرات الإيرانية التي ضربت العمق العسكري والاقتصادي والعلمي الاستراتيجي الصهيوني (تدمير: ميناء حيفا- مقر وزارة الدفاع- مقر المخابرات- معهد وايزمان للأبحاث العلمية- القاعدة الجوية «نيفاتيم» ...).

-تنامي حملات التضامن مع الشعب الفلسطيني على الصعيد العالمي وخصوصا في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية حيث تنتفض الشعوب، بمختلف الأشكال، ضد حكوماتها المتواطئة مع الكيان الصهيوني مطالبة إياها بوقف كل أشكال الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي الذي تقدمه له مما يعكس تحولا عميقا في وعي تلك الشعوب، وخصوصا الشباب.

-وفي سوريا أكدت الأحداث الجارية صحة تحليلنا أن ما وقع هو غزو أمريكي تركي صهيوني بهدف السيطرة عليها وتحويلها إلى دولة فاشلة ومقسمة وفرض نظام عميل بها تقوده عصابات إرهابية ظلامية مسخرة لخدمة الأجندات الأمريكية والصهيونية والتركية. وهو ما تؤكده المجازر الإرهابية وخصوصا في منطقة الساحل والحملات ضد المعارضين والتعاون الأمني والمخابراتي مع الكيان الصهيوني لملاحقة المقاومين وأنصارهم والسكوت عن التوسع الصهيوني في سوريا والاعتداءات الصهيونية المتكررة عليها، والتصريحات الرسمية لرموز النظام العميل بشأن التطبيع مع الكيان الصهيوني.

-أما في السودان فمازال الشعب السوداني يعاني الأمرين مع ويلات الحرب الإجرامية المرتكبة في حقه من طرف مليشيات الدعم السريع والجيش والتي تسعرها تدخلات القوى الإقليمية والدولية خدمة لمصالحها ورغبتها في السيطرة على على الثروات الضخمة والمتنوعة التي تزخر بها البلاد.

-إن المستجدات والتحولات التي يشهدها الصراع الوطني والطبقي على الصعيد العالمي والتي هي تمظهرات لاحتدام التناقضات والصراع الطبقي تفرض على قوى التحرر الوطني والقوى الثورية تصعيد الصراع ضد التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي عبر تقوية أدوات النضال السياسي والنقابي والاجتماعي والايديولوجي وإشاعة أشكال التضامن الأممي بين الشعوب وطبقاتها العاملة ضد الرأسمالية والامبريالية والصهيونية و قوى الاستبداد والرجعية. وفي هذا الإطار لابد من تكثيف الجهود لبناء الجبهة العالمية لمناهضة الامبريالية ولبناء الأممية الماركسية.

ويبقى الرهان الأساسي في منطقتنا لإحباط المشاريع الإمبريالية الصهيونية الرجعية وإحباط مشاريعه هو استمرار المقاومة بكافة أشكالها ومنها المقاومة المسلحة وفي مقدمتها المقاومة الفلسطينية، وإسنادها من طرف شعوب المنطقة وقواها الوطنية التحررية التي يجب أن توحد جهودها وإمكانياتها لبلورة المشروع الوطني التحرري الديمقراطي الشعبي القادر على إعادة الثقة لشعوب المنطقة، وأن تتحمل مسؤوليتها في تنظيم وقيادة شعوبها نحو التحرر والديمقراطية والتخلص من الأنظمة الاستبدادية الرجعية عميلة للإمبريالية والصهيونية في إطار الربط الجدلي في معركة التحرر بين ما هو وطني وما هو طبقي. كما يجب عليها دعم القوى الوطنية والديمقراطية والثورية في السودان وسوريا في نضالها من أجل حق الشعبين السوداني والسوري في تقرير مصيرهما ووحدة وسيادة بلادهما وتحريرهما من كافة القوى الأجنبية.

على الصعيد الوطني:

-تفاقم أزمة النظام على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فالأزمة الاقتصادية والاجتماعية ما فتئت تتعمق حيث استمرار التضخم والركود الاقتصادي وعجز الميزانية و تفاقم المديونية... وذلك بسبب الاختيارات الطبقية السائدة القائمة على خدمة مصالح الكتلة الطبقية السائدة والرأسمال الامبريالي الصهيوني والرضوخ لقرارات وتوصيات المؤسسات المالية الامبريالية في المزيد من تحرير الاقتصاد والأسعار والإجهاز على الخدمات الاجتماعية العمومية والوظيفة العمومية والضمان الاجتماعي والتقاعد...

-وكالعادة تؤدي الطبقة العاملة والجماهير الشعبية الفاتورة القاسية لهذه الاختيارات الطبقية من كرامتها وحقوقها ومكتسباتها التاريخية حيث أصبحت الغالبية العظمى من الشعب تعيش في الفقر والبطالة والهشاشة الاجتماعية، وهو ما تعكسه المراتب المتأخرة التي يحتلها المغرب في مجالات التنمية البشرية (م 120 في التنمية البشرية- م 91 من أصل 94 دولة حسب مؤشر الرعاية الصحية في -2024م 64 حسب المؤشر التعليم العالمي من مجموع 71 دولة...). وفي المقابل يغتني تجار الأزمات من البرجوازية الطفيلية والمافيا المخزنية ويراكمون الثروات الطائلة عبر الريع والصفقات والمشاريع المشبوهة ونهب ممتلكات وثروات البلاد والاحتكار والمضاربات والاتجار في المخدرات والرشوة وكافة أشكال الفساد.

-ولمواجهة هذه الأوضاع القاسية المفروضة عليها تخوض الطبقة العاملة والجماهير الشعبية نضالات وحراكات متواصلة دفاعا عن مكتسباها ومطالبة بحقوقها. وغالبا ما تواجه بالقمع أو التجاهل والتماطل. ويفتقر معظمها للتنظيم والتأطير والتوجيه السياسي أو النقابي مما يسهل على النظام القضاء عليها.

هذا إلى جانب دور البيروقراطيات النقابية في إجهاض عدة معارك عمالية وفي تحييد الطبقة العاملة المؤطرة نقابيا من الصراع الطبقي والتضامن العمالي، وأزمة البديل الوطني الديمقراطي الشعبي التي تعود في جزء كبير منها لأزمة اليسار الذي ما زال يعاني من الضعف والتشتت والانقسام والعزلة عن الطبقات الأساسية في التغيير وفي مقدمتها الطبقة العاملة.

-وأمام عجزه عن معالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وفشل ما يسمى ب» النموذج التنموي الجديد» ومن أجل تدبير التناقضات وسط الكتلة الطبقية السائدة حفاظا على تماسكها يركز النظام المخزني في سياسته على:

× تركيز سياسته الاقتصادية على دعم المقاولات الرأسمالية الكبرى عبر فتح مجالات الاستثمار والتراكم الرأسمالي أمامها في الداخل والخارج، وتمكينها، إلى جانب الشركات الأجنبية، من مختلف الامتيازات الضريبية والمالية والتقنية والعقارية والتشريعية، على حساب المقاولات المتوسطة والصغرى التي تعرف سنويا إفلاس الآلاف منها (حوالي 16 ألف خلال سنة 2025 حسب التقديرات).

× تشديد قبضته القمعية في مواجهة الاحتجاجات والنضالات العمالية والشعبية عبر القمع والاعتقالات والمحاكمات الصورية في حق المناضلين/ات والصحفيين ونشطاء التواصل الاجتماعي وحصار القوى المعارضة وإجهاض أية مبادرات وحدوية قد تهدد مصالحه.

-الاستمرار في الهجوم على مكتسبات وحقوق الطبقة العاملة وعموم الشعب المغربي عبر الخوصصة (يجري الحديث عن 81 مؤسسة عمومية) وتحرير الأسعار والغلاء وضرب الخدمات الاجتماعية والتوظيف وتمرير القوانين الرجعية كقانون الإضراب. يجري الآن الاعداد لتعديل مدونة الشغل و تصفية أنظمة التقاعد الحالية...

× المزيد من الارتماء في أحضان الامبريالية بالانصياع لتوجيهاتها والانخراط في مشاريعها السياسية والعسكرية والاقتصادية، والمزيد من إغراق البلاد في المديونية (من المتوقع أن يصل الدين العام 75٪. من الناتج المحلي الإجمالي حسب قانون مالية 2025.) وبالتالي تكريس فقدان القرار السيادي السياسي والاقتصادي المستقل.

×الاستمرار في سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني على كافة المستويات ضدا على إرادة الشعب المغربي وطعنا في القضية الفلسطينية لاستجداء الحماية الأمريكية والصهيونية. والخطير في الأمر أن النظام يسعى جاهدا لنشر ثقافة التطبيع حتى يصبح شعبيا. ومن أجل ذلك يوظف جميع الوسائل الإعلامية والتربوية والثقافية والرياضية والفنية والجمعيات المخزنية لاختراق المجتمع و تزييف وعيه بشأن حقيقة الصهيونية كحركة وايديولوجيا استعمارية عنصرية نازية. وفي نفس الوقت يقوم بقمع ومنع وحصار جميع المبادرات والفعاليات الرافضة للتطبيع والمناهضة للصهيونية كما حدث هذا الأسبوع بالنسبة للوقفة الاحتجاجية ضد حضور الصهاينة في اللقاء الدولي للسوسيولوجيا بالرباط.

-بناء على ما سبق فإن المطروح على قوى التحرر والديمقراطية والتقدم ببلادنا أن تتحمل مسؤوليتها السياسية إزاء ما يحاك لوطننا وشعبنا من مخططات رأسمالية صهيونية رجعية ستقضي على ما تبقى من المكتسبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعبنا وذلك ب:

- تقوية الذات اليسارية فكريا وسياسيا وتنظيميا ونضاليا بتقوية وتفعيل النضال اليساري الوحدوي بين القوى اليسارية وإعادة الاعتبار للفكر الاشتراكي والتقدمي ولقيم اليسار: قيم التقدم والتضامن والمساواة والتضحية وحقوق الانسان...

- الالتحام بالنضالات العمالية والشعبية ودعمها سياسيا وميدانيا وإعلاميا، وفي خضم ذلك على القوى اليسارية تنسيق وتوحيد جهودها في أفق بناء الجبهة السياسية الشعبية الواسعة (جبهة الطبقات الشعبية).وتبقى مسؤولية حزبنا أساسية في إنجاز هذه الجبهة، وذلك بالعمل على تفعيل وتطوير النضال الوحدوي بين القوى اليسارية والديمقراطية سواء بشكل ثنائي أو جماعي. وفي هذا السياق لابد من تفعيل الجبهة الاجتماعية على قاعدة المطالب الاجتماعية والسياسية مما يفرض تحلي جميع المناضلين/ات بروح الوحدة والديمقراطية والتضامن، وتطوير وتقوية عمل الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، والعمل على تشكيل الجبهات الميدانية المحلية حول مختلف القضايا والملفات المطلبية للجماهير الشعبية.

- التقدم في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة كمهمة آنية وضرورية لتحرر شعبنا وبناء النظام الوطني الديمقراطي الشعبي على طريق الاشتراكية، كما أعلنا عن ذلك في المؤتمر الوطني الخامس، مما يفرض الانكباب على تجسيد شعار بلترة وتقوية وتصليب الحزب على كافة المستويات المركزية والجهوية والمحلية، والانفتاح على الماركسيين/ات اللينينيين/ات في هذا الإطار.

السياحة بالمغرب: تكريس الميز الطبقي والاستغلال الرأسمالي

تتميز الفترة الراهنة بكونها فترة العطلة الصيفية المدرسية والعطلة السنوية للعديد من المستخدمين والموظفين والعمال، وبالتالي فهي فترة السفر والاستجمام والسياحة، لذلك خصصنا ملف هذا العدد، الذي يتزامن صدوره مع بداية العطلة، لموضوع السياحة، باعتبارها قطاعا اقتصاديا يساهم في الناتج الإجمالي وفي جلب العملة الصعبة، وقطاعا اجتماعيا باعتبار دوره في التشغيل وفي تحقيق حاجة الناس للسفر والاستجمام.

نحاول ملامسة بنية هذا القطاع من أجل معرفة مكوناتها وتحديد مستوى كل منها ومميزاته العامة، سواء في القطاع السياحي المهيكل أو غير المهيكل وأنواع المؤسسات السياحية، ومدى تحقيق هذا القطاع لحاجات المواطنين المغاربة، من خلال ما يسمى بالسياحة الداخلية، التي تبقى الشروط المتوفرة فيها ضعيفة مقارنة بالعروض المقدمة للوافدين الأجانب. ورغم ضعف الخدمات، فهي تتميز بغلائها، مما يحرم أغلب الأسر المغربية خاصة من الكادحين وحتى الفئات الصغرى من الطبقة المتوسطة من الحق في الاستجمام والسفر.. حتى في فترات أزمة السياحة الخارجية عكس ما تروجه الدعاية لما تسميه الحكومة المخزنية « كنوز بلادي» وغيرها...

كما يتطرق الملف لوضعية شغيلة القطاع، الذي يعتبر أحد أكثر القطاعات المتميزة بالهشاشة الشغلية، حيث إن نسبة كبيرة من العلملين فيه تشتغل في ظروف تطبعها الهشاشة: غياب شروط الاستقرار، التوظيف بعقود غير قانونية مذلة أو بدونها مما يجعل العامل/ة تحت قبضة الباطرونا، ناهيك عن المعاناة من مختلف مميزات الهشاشة الشغلية مثل الحرمان من الحق في الحماية الاجتماعية والحقوق النقابية في ظل التواطئ المخزني الرأسمالي على شغيلة القطاع وتشتت العمل النقابي الذي يساهم في إعاقة الفعل النقابي الكفاحي الكفيل بتحسين أوضاع الشغيلة.

مونوغرافيا القطاع السياحي ضمن الاقتصاد التبعي بالمغرب

محمد شويا

مقدمة:

قطاع السياحة هو قطاع اقتصادي مهم يدخل ضمن قطاع الخدمات أي القطاع الثالث ...

ومنذ المخطط الثلاثي الأول خلال ستينيات القرن الماضي 1965/1967 تنامت أهمية قطاع السياحة في مركز الاقتصاد التبعي بالمغرب.. وإذا كان القطاعان الأول (الفلاحة والصناعات الاستخراجية والتحويلية) والثاني (الصناعات التركيبية والكيماوية والتعدينية والتحويلية الخفيفة) قد شكلا الأسس واللبنات الأولى لإرساء التبعية الاقتصادية، فإن القطاع الثالث (الخدمات من تجارة وتأمينات ونقل وسياحة ..) لم يخرج بدوره عن اختيارات النظام الاقتصادي التبعي ومؤسساته في تكريس الهيمنة المطلقة على كل المقدرات والثروات والإمكانيات الوطنية بما فيها الإمكانيات السياحية من طرف الرأسمال العالمي وخادمه الرأسمال الطفيلي المغربي في إطار القسمة العالمية للعمل ...

إن بناء وإرساء العلاقات الرأسمالية التبعية كان يقتضي الانقلاب على البرنامج الاقتصادي للحكومة الوطنية برئاسة عبدالله ابراهيم والذي كان برنامجا لاستكمال عملية التحرر الوطني عبر بناء اقتصاد وطني قوي، وهكذا إذا كان القطاعان الأول والثاني في ظل التبعية قد مكنا الرأسمال من الاستحواذ على الثروات الباطنية المعدنية والطاقية والمقدرات الفلاحية، فإن قطاع السياحة مكن الرأسمالية من التحكم المباشر في القطاع الخدماتي، أي القطاع الثالث كله الذي يشمل شركات التأمين والنقل العالمي وشركات الطيران والنقل البحري ووكالات الأسفار والتسويق والإشهار والعقار السياحي من خلال الشبكات العالمية للفنادق المصنفة وما يرتبط بها والقطاع البنكي التمويلي، وستمتد هذه الهيمنة الاقتصادية والمالية والسياسية إلى السيطرة على الثقافة والتاريخ والفنون والفلكلور (الحس المشترك عند انطونيو غرامشي) والحضارة المغربية المتنوعة والغنية، وسيحولها الى سلعة متداولة في السوق الرأسمالية العالمية ومجالا للاستغلال والقهر الاجتماعي والاختلالات والتهميش المجالي، بل إن الاقتصاد السياحي أصبح قوي الارتباط في جزء مهم منه باقتصاد الريع والاقتصاد الإجرامي كتجارة المخدرات والاتجار بالبشر وشبكات الدعارة ...

في هذه الورقة سنتطرق في النقطة الأولى إلى المؤهلات المقدرات السياحية الطبيعية والبشرية وكذا البنيات والسياسات القائمة في المجال.. اما النقطة الثانية فسنعمل فيها على إبراز أهمية قطاع السياحة في الاقتصاد التبعي و انعكاساته على الواقع الاجتماعي والمجالي والبيئي، ونختم الورقة بنقطة حول التحديات والمشاكل المرتبطة بالقطاع وخطورتها.

1- المؤهلات والمقدرات الطبيعية والبشرية وكذا البنيات والسياسات القائمة في المجال السياحي:

ا- مؤهلات السياحة الطبيعية والبشرية والتاريخية:

تتميز بلادنا بمناظر ومعطيات طبيعية جد متنوعة تجمع بين السلاسل الجبلية والسهول والنجود العليا والصحراء والمغارات والوديان والسبخات والضايات وامتداد الشواطئ على البحر المتوسط والمحيط الاطلنتيكي ... أيضا بالتنوع المناخي بين المتوسطي شمالا والصحراوي جنوبا، والمهم في هذا التنوع التضاريسي والمناخي أنها مجالات ونطاقات متقاربة ومتداخلة ومتكاملة مجاليا وزمانيا يمكن زيارتها في فترة قصيرة كما هي ممتدة طيلة السنة.

+الشواطىء والبحيرات والأنهار والأودية : تطل بلادنا على واجهتين بحريتين : البحر المتوسط والمحيط الاطلنتيكي. تنتشر عليها محطات الاصطياف الجميلة من أكبر وأوسع وأنظف المحطات في الحوض المتوسطي كالسعيدية وراس الماء واركمان وبوليفار ومحطات الحسيمة وباديس وطوريس والجبهة وواد لاو وتطوان ومارتيل والرأس الاسود وطنجة. أيضا على الواجهة الأطلنطية من طنجة إلى العرائش والمؤدية إلى الرباط وتمارة والبيضاء والجديدة والوالدية والصويرة وأكادير المدينة المشمسة طول السنة ومير اللفت وغيرها.. كما تنتشر على طول البلد شبكة واسعة من الأودية: سبو واللوكوس وورغة وأبي رقراق وأم الربيع وتانسيفت وسوس ودرعة وملوية وغيرها كثير، إضافة إلى البحيرات الطبيعية والضايات في الاطلسي والسبخات في الصحراء .

+ السلاسل الجبلية والصحاري والنجود : تمتد سلاسل الأطلس وسط البلاد وتضم أعلى القمم جنوب الحوض المتوسطي كجبل توبقال وبوناصر وبويبلان والعياشي. كما تمتد شمالا جبال الريف الأبية المرتفعة في الوسط جبل تدغين وتطل بأجراف عالية على البحر المتوسط وتشرف بتلال مقدمة الريف على الداخل ... وإلى الجنوب تمتد مناطق صحراوية واسعة تضم الكتبان والرق والحمادات منها محاميد الغزلان ومرزوكة، وتمتد عليها واحات خضراء وقصور صحراوية... وإلى الشرق تنتشر النجود العليا وحوض ملوية وجبال بني يزناسن ...

كما تتوفر بلادنا على مقومات سياحية بشرية وتاريخية وحضارية مهمة تمتد تاريخيا إلى ما قبل التاريخ واستمرت وتستمر على مر العصور.

+ التاريخ الطبيعي : تتوفر بلادنا على كنوز من التاريخ الطبيعي الجيولوجي والمناخي والحيواني على هذه الارض عاشت الديناصورات وحيوانات انقرضت مثل أسد الأطلس والفهد وقطعان الغزلان وأنواع الطيور النادرة والزواحف. ووجدت جليديات إلى عهد قريب في قمة توبقال، كما وجد أقدم وجود بشري بجبل إيغود. مع الأسف تم نهب هذا التراث الطبيعي ولازال ينهب، وهو موجود في متاحف فرنسا سويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة والمانيا ...

+الإرث الحضاري والتاريخي : ممثلا بالمدن القديمة جدا مثل طنجة وليكسوس وووليلي خلال الوجود الروماني بالمغرب، ثم مدن أمازيغية منها تازة و وجدة وفكيك ودبدو وأزمور وسجلماسة المنقرضة. ثم مدن الامبراطوريات المغربية مراكش والرباط وفاس وتطوان ومكناس وغيرها.. هذه المدن تضم معالم تاريخية وسياسية وثقافية ودينية عريقة تعبر على التاريخ المغربي الحقيقي وليس تاريخ السلاطين والملوك المخزني أو التاريخ الذي كتبه العروبيون والاستعماريون ومؤرخو الحركة الوطنية والمخزن.

ب- البنيات والسياسات الرسمية في قطاع السياحة:

قلنا يمتد اهتمام السياسات العمومية بقطاع السياحة إلى ستينيات القرن الماضي: المخطط الثلاثي 1965/1967 ثم سياسات 1975 التي اهتمت بوضع الأطر القانونية والقطاعات الحكومية بإنشاء مندوبيات السياحة ببعض المدن والجهات، وسياسات 1995 التي ركزت على نقل هذا القطاع الحيوي إلى القطاع الخاص بتعليمات من المراكز المالية العالمية في إطار خوصصة شبكات الفنادق العمومية المصنفة. فهناك فنادق تم تفويتها بدرهم رمزي أعقبها تحرير الأجواء ورفع هيمنة المكتب الوطني للمطارات واحتكار شركة الخطوط الجوية الملكية، مما أفقد المغرب سيادته على اجوائه لصالح الرأسمال العالمي والخليجي... وعموما تزعم الحكومات المتعاقبة أن لها سياسات طموحة للنهوض بالقطاع من أبرز ملامحها في أفق 2030:

+رؤية 2020 وتهدف إلى جعل السياحة

قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع التركيز على النمو المستدام والتدبير المسؤول، احترام الأصالة السوسيوثقافية للشعب المغربي؛

+خارطة الطريق 223/2026 تركز على تقوية الربط الجوي والحملات الترويجية وتشجيع الاستثمار لتقديم عرض سياحي متنوع ؛

+ برنامج «Go Siyaha » الذي ركز على دعم السياحة المبتكرة مع إلغاء الحد الأدنى للاستثمار البالغ مليون درهم لتشجيع الشباب على إطلاق مشاريعهم السياحية؛

+السياحة المستدامة : تفعيل الميثاق المغربي للسياحة المستدامة وإطلاق المشاريع السياحية المنتجة للاستدامة وخلق فرص الشغل واعتماد الرقمنة في ترويج المنتوج السياحي والتواصل بين المتدخلين في الخارج و الداخل ..

+ السياحة الوطنية : يعني الاهتمام بالسياحة الداخلية عبر توفير عرض سياحي مناسب لخصوصيات السائح المغربي من قدرته الشرائية وخصوصياته السوسيوثقافية؛

وقد حددت السياسات العمومية في السياحة عدة أهداف حسب رؤية 2020/2030 على رأسها تحقيق التنمية المستدامة وتوزيع عائدات السياحة مجاليا واجتماعية لتشمل مختلف الجهات والشرائح الاجتماعية ثم دعم التنافسية في القطاع داخليا وخارجيا وتأهيل العنصر البشري، الرقمنة ثم إعداد تهيئة ترابية للعرض السياحي مع حكامة مندمجة وفعالة..

2- مكانة السياحة في الاقتصاد التبعي وانعكاساته على المستوى الاجتماعي والمجالي والبيئي والتحديات التي تواجهه :

ا- مكانة السياحة في الاقتصاد التبعي: حسب البيانات الرسمية التي أوردتها وكالة المغرب العربي، بلغت عائدات العملات الصعبة من القطاع السياحي برسم سنة 2024 112- مليار درهم، حيث زار المغرب 17,4 مليون سائح بزيادة 20% عن سنة 2023، منهم 8,8 سائح أجنبي بزيادة 23% مقارنة مع 2023 و8,6 مليون سائح مغربي من الجالية بالخارج بزيادة 17% مقارنة بسنة 2023. وتعتبر هذه الأرقام قياسية لما بعد كوفيد.. وإذا قارنا هذه العائدات بدول مجاورة في نفس السنة 2024، فإنها تثير تساؤلات كثيرة لا تؤكد صدارة سياحة المغرب في افريقيا مثلا: تونس استقبلت 10 مليون سائح مقابل 360 مليون دولار.. أما اسبانيا فقد استقبلت 94 مليون سائح لقاء 126 مليار أورو. معنى هذا أن سياحتنا لا تمثل شيئا مقارنة مع اسبانيا التي تبعد عنا فقط ب 13 كلم ولها نفس المقومات السياحية الطبيعية والتاريخية والحضارية، ويمكن إرجاع ذلك إلى هيمنة الرأسمال العالمي على مقدرات السياحة المغربية سواء في النقل الجوي أو التامينات أو شبكة الفنادق المصنفة، إضافة إلى كون البورجوازية المغربية المتخلفة تودع جزءا كبيرا من عائدات السياحة في الأبناك العالمية ...

مع ذلك تفوقت عائدات السياحة عن عائدات الجالية المغربية ب 112 مليار درهم مقابل 108 مليار درهم فقط، كما تفوقت عائدات السياحة عن عائدات الفوسفات التي لم تتجاوز 86,8 مليار درهم...

ب- انعكاسات وتحديات قطاع السياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والمجالي والبيئي:

على المستوى الاقتصادي يواجه قطاع السياحة في المغرب إشكالات كبيرة أبرزها المنافسة القوية من القوى الدولية: اسبانيا والبرتغال وتركيا، كذلك منافسة الدول من نفس مستوى النمو كمصر التي تحقق مؤشرات كبرى ومن تونس ودول إفريقية كثيرة ... كذلك يكرس القطاع مشكل التبعية للأسواق العالمية في ظل ضعف السوق السياحية الداخلية وهيمنة الشركات الدولية على قطاع النقل والإيواء من خلال الهيمنة على سوق الطيران الدولي والنقل البحري خصوصا أن المغرب حرر أجواءه وفكك أسطوله البحري، إضافة إلى الرأسمال العقاري الذي يهيمن على معظم الشبكات الفندقية المصنفة ووكالات الأسفار والتأمينات وقطاع العقار المرصود للمشاريع السياحية الكبرى .. أيضا يرتبط قطاع السياحة بشبكات الفساد في الإدارة والسلطة وفي جزء منه يرتبط بالاقتصاد الإجرامي كالاتجار في المخدرات وتبييض الأموال والاتجار بالبشر وشبكات الدعارة العالمية..

على المستوى الاجتماعي يشتغل مليونان ونصف من المغاربة إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بقطاع السياحة، لكن بمداخيل غالبا ضعيفة مثلا في الصناعة التقليدية أو أجور زهيدة في مجال النقل والحراسة والإطعام والنظافة حيث تكون غالبا دون الحد الأدنى للأجور زيادة أن الشغل في الغالب يكون موسميا وغير قار ...

وعلى المستوى المجالي هناك اختلالات مجالية كبيرة في توزيع الاستثمار والتمويل بين الأقطاب السياحية الكبرى وعلى حساب السياحة المعيشية القروية وبين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية وبين المدن مثلا أكادير ومراكش وفاس والرباط والبيضاء وطنجة على حساب مدن الهامش كوجدة والراشدية وزاكورة والحسيمة كما يتم تهميش المناطق الصحراوية والشرقية في إعداد البنيات التحتية والاستثمار والاعلام ...

السياحة الداخلية وحدود استفادة المغاربة من الحق في السفر والاستجمام

يوسف أحا

تندرج السياحة الداخلية ضمن أهم ركائز الاقتصاد بالبلدان التي تعتمد الاقتصاد الوطني ،هدا سيحيلنا أن قطاع السياحة الداخلية بالمغرب سيخضع إلى الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد وبالتالي سنجد أن الحق في السفر والاستجمام بالمغرب يعكس إحدى مظاهر الفوارق الطبقية،وهدا الحق لن يتحقق في ضل نظام تبعي اجندته مبنية على التقلبات الرأسمال العالمي.

هنا يمكن طرح سؤال من زاوية أخرى ودقيقة،هل جميع المغاربة يتمتعون بإمكانية الترفيه والاستجماع ؟.

نرى أن معظم المواطنين يعانون الفقر والتفقير والهشاشة والعطالة طوال السنة جراء السياسات الطبقية للدولة المخزنية الشيء الذي يعني أنه لا مجال وبلا شك في دلك أن المواطن المغربي محروم من السفر بهدف الراحة والاستجمام إن لم نقل أنه غائب في أدهان أغلب الأسر.

فضعف القدرة الشرائية والغلاء المتسارع لجميع المواد والخدمات كالنقل،والفنادق ومراكز الإواء... تخضع هي الأخرى للمضاربة والسمسرة و تضع المغاربة رهينة بيد الشجع والربح السريع دون إعتبار لمصلحة المواطنات والمواطنين.

لندهب بعيدا والمؤكد أن الدولة لا تعتمد على برامج واقعية لضمان الاستجمام والترفيه فبدل تشجيع السياحة الداخلية بضوابطها وتمكين المغاربة من الترفيه مقابل تشجيع القطاع الخاص في هدا المجال لإستنزاف جيوب المواطنين مثل ارتفاع تكلفة المسابح الخاصة والمطاعم وفوضى الشواطئ وانعدام الأمن والأمان هدا من جهة ومن جهة أخرى عرفت السنوات الاخيرة تقليص من عدد مراكز التخييم بسبب تفويتها لمافيا العقار مما يعرقل إمكانية التخييم خاصة عند الأطفال والشباب وإن تم دلك ف«المحظوظين» من أبناء البورجوازية المتوسطة والكبيرة هم من يتمتعون بحق العطلة والترفيه،ناهيك عن اخلاء «دور الشباب «من الانشطة الترفيهية والثقافية والفنية المتنورة تم تحويلها إلى بنيات فارغة ليجد الشباب والأطفال الوافدين من الاسر الفقيرة غير مرغب فيهم والنتيجة أنهم يحرمون من أبسط حق في الترفيه والابداع

هنا يتأكد أن الدولة لاتعمل ببرامج في قطاع السياحة الداخلية تستجيب لراحة الجميع فيبقى دورها محصورا إعلاميا وشكلي فقط ،وهدا أمر عادي في ضل نظام يتعاطى بالمقاربة القمعية ويزحف على الحقوق والمكتسبات المادية لاوسع فئات الشعب.

عبر الحكومات المتعاقبة دائما ترفع الدولة شعارات مرتبطة بحاجيات المواطنين في السياحة الداخلية لكن تظل حبر على ورق دون إتخاد إجراءات وتدابير عملية ،هنا نتدكر شعار«العطلة للجميع» والارتباك الحاصل في مواكبة مدى نجاعة هدا الشعار حيت لم يتم التهييء له و لا العمل على توفير الشروط المناسبة لنجاحه سواءا ماديا او بشريا،هدا يعني أن الدولة عاجزة عن جعل السياحة الداخلية ضمن إهتماماتها لغياب رؤية وأجوبة تقتضي مصلحة وراحة المواطنين،والدليل هو ضعف السياحة بعدد من المناطق بالرغم من توفر البلاد على أماكن سياحية مهمة مثل الجبال والوديان والبحيرات لكن بسبب إهمال الدولة وضعف البنية التحتية مع غياب الامكانيات لاستقبال الوافدين لاغلب الاماكن السياحية الجبلية مما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة بالمناطق الجبلية الأخرى التي تتوفر على شروط استقبال أفضل،نفس الشيء بالنسبة للسياحة الشاطئية يتم التركيز على شواطئ محددة مع إهمال عدد كبير من الشواطئ الأخرى حسب نوعية الوافدين في إنسجام مع الطبيعة الطبقية بالبلاد.

إدا السياحة الداخلية تتطلب سياسة وطنية بدل شعارات مخزنية بعيدة عن هموم المواطنين وبالتالي فعلى الدولة عليها ضمان حق الجميع في العطلة والترفيه والاستجمام :

-تشييد منتجعات سياحية ومراكز التخييم للجميع والقطع مع المضاربتية.

-محاسبة المتورطين في تفويت مراكز التخييم والسطو عليها لصالح مافيا العقار.

-مراقبة الأسعار في المواد والخدمات والحد من إثقال كاهل المصطافين والوافدين.

-القطع مع التمييز بين المواطنين وأماكن الاستجمام وجعلها متاحة للجميع مع حماية أمن وسلامة للجميع.

-إحداث لجن مستقلة لمواكبة عملية الاصطياف والسهر على توفير الشروط الملائمة لدلك.

-تشجيع المواطنين على السياحة الداخلية إنطلاقا من سن سياسات إجتماعية حقيقية على مستوى جميع المجالات.

السؤال الثاني المطروح هنا أي حدود للمغاربة من الحق في السفر والاستجمام؟

أكيد أن الجواب سيوجهنا إلى التساؤل حول حقوق أكثر اهمية ضمنها الصحة والتعليم والشغل القار والكرامة.... ، إن كان التاريخ النضالي الشعب المغربي يواجه المخططات التخريبية للنظام المخزني في عدد من المجالات وارتباطا بعدد من القضايا فمسالة الترفيه والاستجماع ستضع الدولة المغربية أمام تطلعات الجماهير وحرمانها من الاستجمام يندرج ضمن نهب الخيرات الطبيعية للبلاد لصالح الرأسمال المحلي والعالمي وهد سيتطلب من المدافعين عن الحقوق الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية النضال من أجل الحق في الترفيه والعطلة لجميع المغاربة وفضح مناورات الدولة بهدا الخصوص وفضح المافيا المتحكمة في المجال والنضال لدمج الحق في السفر والترفيه ضمن مطالب الشعب المغربي وفرضه.

السياحة المغربية وكأس العالم 2030:
رهانات التبعية التنموية بين وهم الواجهة وواقع التهميش

ادم روبي

في سياق سياسي واقتصادي دولي يتسم بصعود الشعبويات اليمينية، وتفاقم الأزمات البنيوية للرأسمالية المعولمة، اختار النظام المغربي الدخول بقوة في دائرة ما يُعرف بـ»ديبلوماسية الرياضة»، عبر ترشيح مشترك مع إسبانيا والبرتغال لتنظيم كأس العالم 2030. هذا الترشيح لا يأتي من فراغ، بل يُعبّر عن استراتيجيات متقدمة لأنظمة سلطوية تسعى لإعادة تشكيل صورتها أمام الداخل والخارج، عبر الاستثمار في الفرَح العابرة بدل السياسات العمومية العميقة. في الواجهة، يُقدَّم الحدث باعتباره تتويجاً لـ»الثقة الدولية»، وبوابةً نحو تحفيز النمو السياحي وخلق فرص الشغل، لكن خلف هذا السطح البراق، تتوارى حقائق أكثر قتامة تتعلق بإعادة إنتاج نفس النموذج التنموي غير المتكافئ، المبني على التمركز، والتسليع، وتضخيم مظاهر الفرجة على حساب الضروريات الاجتماعية والحقوق الأساسية. ومن هذا المنظور، تصبح قراءة هذا المشروع الكروي-السياحي من زاوية ماركسية راديكالية ضرورة لفهم طبيعة الرهانات الحقيقية التي يخوضها النظام، ليس في اتجاه التحرر الوطني، بل في سياق إعادة تثبيت آليات التبعية الاقتصادية والإيديولوجية لدوائر القرار العالمي.

كأس العالم كأداة لإعادة هندسة الشرعية

منذ صعود النيوليبرالية كنموذج مهيمن في تدبير الدولة الحديثة، تحوّلت الأحداث الرياضية الكبرى إلى أدوات سياسية لإعادة إنتاج الشرعية في صيغتها الرمزية، خاصة بالنسبة للأنظمة غير الديمقراطية. المثال الأكثر دلالة نجده في تنظيم الأرجنتين لكأس العالم 1978 تحت قبضة الجنرال فيديلا، حيث تم استخدام البطولة كغطاء إعلامي لإخفاء جرائم الاختفاء القسري والتعذيب وتطهير الساحات السياسية من المعارضين. اليوم، نجد صدى لهذا الاستخدام في السياق المغربي، حيث يجري تسويق البطولة على أنها «لحظة وطنية جامعة» في وقت تتسارع فيه وتيرة قمع الحركات الاجتماعية، ويتم فيها التضييق على الصحافة، وتجري فيها عسكرة الفضاء العام، وتجريم كل صوت نقدي. كأس العالم، بهذا المعنى، ليس حدثاً رياضياً محايداً، بل هو آلية ناعمة لإعادة صياغة الذاكرة الجماعية بما يخدم استدامة النظام القائم، عبر تسويق وهم الانخراط في «العالمية» و»النجاح الدولي» كبديل عن مساءلة التفاوت الطبقي والإقصاء الاجتماعي وتفكيك القطاعات العمومية.

استثمارات ريعية في ظل تقشف اجتماعي

وفق ما كشفت عنه المعطيات الرسمية، فإن الكلفة الإجمالية المتوقعة لتنظيم البطولة تتراوح بين 50 و60 مليار درهم، ما يعادل تقريباً ميزانية قطاع التعليم لسنة كاملة. هذه الأرقام الهائلة لا تأتي من فائض مالي أو ثروة مستقلة، بل من ميزانية دولة ترزح تحت وطأة الديون، ومن شركات عمومية أصابتها الخوصصة والنزيف، ومن قروض خارجية ستدفعها الأجيال القادمة. فهل من المنطق السياسي أو الأخلاقي، في بلد يعاني فيه أكثر من ثلث الشباب من البطالة، وتُدرج فيه مناطق بأكملها ضمن «خريطة الفقر البنيوي»، أن تُصرف هذه الأموال على تجهيز ملاعب وصالات ومطارات؟ في ظل تزايد نسب الأمية، وتدهور خدمات الصحة، وتوسع السكن غير اللائق، تصبح هذه الاستثمارات بمثابة ترف سلطوي يُضخ لتلميع الصورة الخارجية للنظام، بينما يستمر النزيف الداخلي بلا توقف.

المغرب غير النافع: الاحتجاجات التي لا تُبَث

خارج عدسات الإعلام الرسمي وحملات التلميع التي تُسوّق للبطولة، تعيش البلاد على وقع احتجاجات صامتة ومستمرة في ما يُعرف بالمغرب «غير النافع». في الأطلس المتوسط، وفي سفوح الريف، وفي عمق الصحراء الشرقية، يتظاهر الناس مطالبين فقط بحقوق بسيطة: طريق لا تنهار في أول أمطار، مستشفى لا يطلب من المريض شراء الضمادات، مدرسة لا يتناوب فيها الأساتذة بالأسابيع بسبب النقص الحاد. هذه المطالب لا تجد طريقها إلى الأجندات الرسمية، لأن منطق الدولة ينظر إلى هذه المناطق بوصفها عبئاً أمنياً لا مجالاً للاستثمار. فبدل أن تتحول البطولة إلى فرصة لسد هذه الفجوات، يجري توظيفها لتكريس مركزية القرار، وتمركز الثروة، واستمرار التجاهل المنهجي لأغلب خريطة الوطن.

سياحة النخبة وهشاشة العمال: الوجه الخفي للواجهة

يراهن الخطاب الرسمي على «الإقلاع السياحي» باعتباره الأثر الرئيسي للبطولة، لكن السؤال الجوهري هو: لصالح من ستُبنى هذه السياحة؟ وما طبيعة علاقات العمل التي ستُنتجها؟ ما يحدث اليوم في قطاع السياحة يوضح الاتجاه العام: عمال الفنادق والمطاعم يعيشون أوضاعاً مزرية، عقود مؤقتة لا تضمن الأمان، أجور لا تتماشى مع تكاليف العيش، وتغطية اجتماعية هشة. قطاع يشغل مئات الآلاف، لكنه يُدار كقطاع خيري أو موسمي، لا كحق اجتماعي واقتصادي. من مراكش إلى فاس، ومن طنجة إلى المحمدية، يُحتج باستمرار ضد استغلال الأجساد باسم «الاستقبال السياحي». هذا الوجه المخفي يُناقض تماماً الصورة التي تُراد للبطولة، صورة البلد المنفتح، المبتسم، الخادم الدائم للزائر الأجنبي، والمحروم من الكرامة الداخلية.

التجارب الدولية: ما الذي يحدث بعد صافرة النهاية؟

لو كانت البطولات الدولية طريقاً مضموناً نحو التنمية، لكانت جنوب إفريقيا والبرازيل دولتين مزدهرتين اجتماعياً. لكن ما حدث هو العكس تماماً. الملاعب الفاخرة تحولت إلى «أهرامات العصر الحديث»؛ آثار فخمة لحدث عابر، ومصدر دائم للنزيف المالي. روسيا وحدها نجحت جزئياً في توظيف البطولة لصالح المدن الثانوية، لكنها فعلت ذلك تحت غطاء دولة مركزية قوية، واقتصاد يعتمد على الطاقة والسيادة النقدية. المغرب، بالمقابل، يُنفّذ مشاريعه تحت وصاية المؤسسات المالية الدولية، بشروط تنموية نيوليبرالية لا تترك مجالاً للاستثمار العمومي الحقيقي، مما يجعل الخطر قائماً بأن تتحول هذه البطولة إلى «مقبرة استثمارية» جديدة تُضاف إلى سلسلة المشاريع غير المنتِجة اجتماعياً.

السياحة بعد 2030: من سيستفيد حقاً؟

من حقنا أن نسأل: ماذا سيبقى بعد انطفاء الأضواء؟ هل ستُفتح الملاعب أمام أطفال الأحياء الشعبية؟ هل سيُستثمر في تحويل المدن الصغيرة إلى مراكز جذب سياحي مستدامة؟ أم أن كل شيء سيُغلق بعد انتهاء الحدث، ليبقى في خدمة المناسبات الرسمية والمباريات النخبوية؟ إن الحديث عن «سياحة مستدامة» لا يجب أن يُبنى على عدد الليالي التي يقضيها السياح في الفنادق، بل على نوعية الفوائد الاجتماعية التي تصل إلى الساكنة المحلية. دون ذلك، فإن البطولة ستكون فقط واجهة دعائية أخرى تُضيف فصلاً جديداً إلى قصة التسليع المستمر للبلد وشعبه.

تحديات تعكس عمق الأزمة

من الوهم اختزال التحديات في الجانب التنظيمي أو التنسيقي. التحدي الجوهري هو أن البطولة تُبنى على نموذج اقتصادي مُفلس من حيث القدرة على التوزيع العادل للعائدات. كما أن التنسيق مع شريكين أوروبيين يُهدد بإعادة إنتاج منطق التبعية، حيث يُختزل دور المغرب في تقديم اليد العاملة الرخيصة والبنية التحتية المتاحة. في العمق، هناك مفارقة صارخة: نظام يعجز عن ضمان الحق في الماء والصحة والتعليم لمواطنيه، يسعى إلى استضافة العالم في ملاعب مكيّفة وفنادق خمس نجوم.

خاتمة: من أجل بطولة تخدم الشعب لا السوق

النجاح الحقيقي ليس في عدد الكاميرات، بل في عدد القرى التي ستُضاء بعد 2030. ليس في صور الملاعب من الجو، بل في عدد المراكز الصحية التي ستُبنى من عائدات الحدث. كأس العالم قد تكون فرصة، لكن فقط إذا خرجت من منطق السوق، ودخلت منطق العدالة. وإلا، فإننا سنجد أنفسنا بعد عقد من الآن، وسط نفس الأسئلة، ونفس التفاوتات، ونفس القرى المنسية. وكأن شيئاً لم يكن... سوى فرجة عابرة على حساب الوطن العميق.

فلسطين بعيون اليسار

ليست فلسطين مجرد بقعة جغرافية طالها الاحتلال فقط، أو فقط مجرد مأساة إنسانية عابرة تُختصر في بضع نشرات إخبارية، فلسطين أكبر من ذلك هي قضية وجود تختبر بها الشعوب والأمم، كما يتم عبرها اختبار القوى السياسية في مواقفها ومبادئها وحدود صدقيتها في الدفاع عن قضايا التحرر والانعتاق من قبضة الإمبريالية. ولأن اليسار في جوهره انحيازٌ لا مشروط لقضايا الشعوب، فإن فلسطين، بكل ما ترمز إليه من مقاومة وصمود، تحتل موقعًا مركزيًا في وعي اليساريين الأوفياء عبر مختلف أرجاء المعمور.

طه الفرحاوي

منذ البدايات الأولى لاحتلال دولة فلسطين، واليسار الأممي يعتبر فلسطين قضيته الأولى ليس بوصفها قضية عربية فقط، بل لأنها تعبير واضح عن التقاء ثلاثية الشرّ التي طالما ناضل اليسار ضدها: الاستعمار، والرأسمالية، والعنصرية. فالمشروع الصهيوني، الذي تأسس تحت رعاية الاستعمار البريطاني، وكبر في أحضان الإمبريالية الأمريكية، ما هو إلا أحد التمظهرات العنيفة لهذا التحالف العالمي الذي يسعى إلى تكريس الظلم باسم «الحداثة»، وتبرير الاحتلال باسم «الأمن»، وقلب الحقائق باسم «السلام».

فاليسار يرى في القضية الفلسطينية نضالا لأجل التحرر الوطني التي خاضتها الشعوب عبر التاريخ خاصة أن الصراع في فلسطين ليس صراعًا دينيًا كما يُراد له أن يبدو، بل هو صراع على الأرض، وعلى الهوية، وعلى الحق في الوجود، فإن كل من يختار أن يغض الطرف عن الإبادة المستمرة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني فهو متواطئ بشكل مباشر، مع مشروع استعماري استيطاني هدفه وضع «إسرائيل» كدركي خادم للإمبريالية في المنطقة.

ولعل أبرز ما يميّز رؤية اليسار لقضية فلسطين هو البعد الأممي، حيث لا يكتفي اليساريون بالتعاطف، بل يربطون بين تحرير فلسطين وتحرير الإنسان من كل قيد. فاليساريون الحقيقيون لا يمكن أن يكونوا مناصرين للعمال في بلدهم، ومتجاهلين لمعاناة الفلسطينيين، ولا يمكن لأي يساري المطالبة بالعدالة في الداخل وفي مقابل ذلك عدم الاهتمام بالظلم الذي يعيشه شعب أعزل بأكمله. من هنا يتبين أن التزام اليسار بقضية بفلسطين ليس مجرد شعار، بل موقف سياسي أخلاقي واقعي يعد بوصلة للنضال الأممي عبر ربط النضال الداخلي بالنضال من أجل قضية فلسطين وهذا ما أثبتته التجربة المغربية من خلال تأسيس الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع هاته الجبهة التي تم تأسيسها من طرف مكونات يسارية تقدمية مناهضة للتطبيع المخزني المخالف للإرادة الشعبية فالشعب المغربي يرفض رافضا قاطعا التطبيع وهذا ما تؤكده بالملموس مختلف الأشكال النضالية الحاشدة التي خوضها الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع بمختلف مناطق المغرب، فعلى الرغم من محاولات المخزن تشويه صورة اليسار واتهام اليساريين بالعدمية والإنفصال عن الواقع الملموس أثبت اليساريون واليساريات علو كعبهم وصدق انتمائهم لقضايا الحرية والعدالة قضايا التحرر والانتماء الصادق لقضية فلسطين فمن ساحات الرباط والدار البيضاء ظل اليساريون يهتفون باسم فلسطين ويرفعون راية المقاومة، واقفين ضد التطبيع رغم التضييق والقمع.

ففي المغرب، تعتبر فلسطين احدى ركائز الوعي السياسي والنضالي لعدد كبير من التنظيمات اليسارية، التي تعتبر بأن النضال من أجل تحرير فلسطين جزءًا لا يتجزأ من نضالنا ضد الفساد الاستبداد، ومن أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية. فالشارع المغربي عرف على مدى عقود عدة مسيرات حاشدة دعما لفلسطين، ووقفات رافضة للتطبيع ومدينة للعدوان الصهيوني، ولعلى هذا الوعي الشعبي، الذي تؤسس له القوى التقدمية، هو الدرع والحصن الحصين وجه موجات التدجين الإعلامي والسياسي التي تسعى لتزييف مختلف الحقائق.

عليا كيساريين ويساريات أن نكون يقظين ويقظات وألا نقبل تشويه عدة مصطلحات وتحريفها من قبيل الحديث عن السلام والتسوية عليا مواجهة أي خطاب زائف ومواصلة النضال من أجل فضح الكيان الصهيوني المجرم الغاصب وتعرية وفضح جرائمه وألا نقبل الخطاب الإعلامي خطاب الإمبريالية صنيعة الصهيونية التي تساوي بين القاتل والمقتول وتحاول فرض الاحتلال كأمر واقع.

واليوم في ظل اشتداد الحرب الصهيونية بشكل غير مسبوق، وفي ظل صمت المنتظم وممارسة الابتزاز الأخلاقي والسياسي من طرف عدة أطراف لتبرير المجازر في حق الشعب الفلسطيني البطل، وأمام ما تروجه السردية الصهيونية وحلفائها الرجعيين من الحديث عن «حق الدفاع عن النفس». والمؤلم أن هذا يحدث في وقت تتسابق فيه أنظمة عربية نحو التطبيع، وتغلق أبوابها في وجه اللاجئين، وتفتحها للكيان المجرم. أمام كل هذا، بات موقف اليسار أكثر راهنية وملحاحيه ووضوح، وأكثر ضرورة.

فالمطلوب من اليسار اليوم ليس فقط التنديد، بل أيضا التعبئة المستمرة، وفضح ازدواجية المعايير الغربية، وفتح نقاشات عمومية تعيد الاعتبار للرؤية التحررية للقضية. علينا أن نخرج فلسطين من خانة «الخبر العاجل»، ونعيدها إلى موقعها الطبيعي: في قلب المشروع التقدمي الذي يؤمن بأن الشعوب وحدها تصنع مصيرها.

وهذا يقتضي من اليسار الفعل وليس الاكتفاء بالمواقف الرمزية، بل أن يكون فاعلا في حملات المقاطعة، ومناهضة التطبيع، ودعم المقاومة بكل أشكالها ولعلى هذا ما تقوم بها عدة قوى يسارية تنظيمات وأفراد من خلال المساهمة في رفع الوعي حول فلسطين والمساهمة في عدة حملات من هذا القبيل مثل حركةBDS وعدة حمالات قامت بها الجبهة المغربية للدعم فلسطين ومناهضة التطبيع. فصمت عدة أطراف اليوم هو مشاركة في جريمة متكاملة الأركان، ولعلى الحياد وهم أخلاقي لا مكان له في معركة واضحة لا تحتاج لأي شكل من الشرح. أطفال يقتلون، بيوت تهدم، وشعب يباد ويجوع ويعطش، بينما العالم « الغربي المتحضر» يصفق للقاتل ويتهم الضحية.

لذلك علينا كيساريين ويساريات أن نكون يقظين ويقظات وألا نقبل تشويه عدة مصطلحات وتحريفها من قبيل الحديث عن السلام والتسوية علينا مواجهة أي خطاب زائف ومواصلة النضال من أجل فضح الكيان الصهيوني المجرم الغاصب وتعرية وفضح جرائمه وألا نقبل الخطاب الإعلامي خطاب الإمبريالية صنيعة الصهيونية التي تساوي بين القاتل والمقتول وتحاول فرض الاحتلال كأمر واقع.

اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، على اليسار أن يستعيد دوره الريادي وحضوره القوي، وأن يعمل على إعادة ربط ما انقطع بينه وبين الشارع، وبين الخطاب والممارسة. يجب أن نقول بوضوح: لا تطبيع، لا حياد، لا تسوية على حساب دماء الشهداء. فلسطين ليست قضية خاسرة كما يروّج البعض، بل هي قضية مستمرة، لأنها قضية الحق، وقضية كل من يؤمن بأن العدل لا يُجزّأ.

فلسطين بعيون اليسار ليست فقط أرضًا محتلة، بل هي رمز لما يمكن أن يحدث في العالم إن سكتنا على الظلم. هي اختبار لمصداقيتنا، ولكرامتنا، ولقدرتنا على المقاومة الفكرية والسياسية في وجه نظام عالمي يقف على أنقاض الشعوب، ويغذي الحروب من أجل مصالحه.

ولهذا، فإن فلسطين ستظل تنظر إلينا... هل كنا أوفياء كما يجب؟

المعارضة اليسارية والتقدمية التونسية في الذكرى الرابعة ل25 يوليوز:

أطلقوا سراح الجمهورية

زمن قيس سعيد صار فيه الرأي تهمة، والمعارضة خيانة، والدستور أداة طيّعة بيد الفرد الواحد، لذا فالشبكة التونسية للحقوق والحريات تنظم مسيرة تحت شعار: »أطلقوا سراح الجمهورية«، يوم الجمعة 25 يوليوز 2025، انطلاقًا من ساحة محمد علي (أمام المقر المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل) في اتجاه شارع الحبيب بورقيبة بتونس العاصمة.

عبد الواحد ناجم

القوى اليسارية والتقدمية والحقوقية التونسية تحاول استعادة الوهج الذي اكتسبت بعيد 2010

ذلك بمناسبة الذكرى الرابعة لقيام سعيد باستخدام الفصل 81 من دستور 2014، عبر الأمر الرئاسي عدد 69 لسنة 2021 المؤرخ في 26 يوليوز 2021 الذي تضمن عدة «تدابير استثنائية» تتعلق بإعفاء رئيس الحكومة وأعضاء بالحكومة، وتجميد صلاحيات البرلمان مع رفع الحصانة عن أعضاءه (قبل حله لاحقا) مع تجميد العمل بفصول عديدة من نفس الدستور بدعوى حالة الطوارئ والحالة الصحية المتدهورة بسبب كوفيد-19 وعدم توفير التلاقيح لمواجهة الجائحة وتدهور الأوضاع الاجتماعية وتفاقم الأزمة الاقتصادية... هذا قبل الكشف عن الطبيعة الحقيقية للمشروع المراد تنفيذه من خلال المرسوم 117 في 22 سبتمبر 2021، الذي أعطى فيه سعيد لنفسه كل الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية والأمنية وفي كل المجالات... لتسيير الدولة بشكل فردي عبر المراسيم دون أي إمكانية للطعن أو الاعتراض على قراراته...

قيس سعيد من المجهول إلى التمكن بدعم الإسلاميين والقوميين قبل الانقلاب على الجميع

منذ 25 يوليو 2021، لم يعُد عيد الجمهورية يومًا للاحتفال بالحرية، بل محطة تُجدّد فيها حلقات القمع، وترسّخ فيها سلطة الفرد على أنقاض الدولة المدنية. حسب المنظمين للمسيرة. فبعد أربعة أعوام من الاعتقالات والمحاكمات الصورية، من التحريض على الخصوم وتخوين المختلفين، من طمر الحدود بين القانون والانتقام. وقرون من الأحكام التي صدرت في حق المعارضين السياسيين من كافة المشارب الإيديولوجية والتيارات السياسية والنقابية والإعلامية والمجتمع المدني... «ندرك أن الجمهورية ليست مرسومًا ولا شعارًا يُعلق... الجمهورية هي الإرادة الشعبية، هي كرامة المواطن، هي العدالة، وهي الحرية، فلنملأ الشوارع صدى بالهتاف: « لا للاستبداد... لا لحكم الفرد... لا لإسكات الضمائر.

نعم لحرية المساجين السياسيين، نعم لجمهورية الشعب، لا جمهورية الزعيم الأوحد». هكذا تُحيي المعارضة اليسارية والتقدمية ما تسميه الذكرى الرابعة للانقلاب.

لأن الحصيلة التي خلفتها سنوات الحكم الفردي الشعبوي والاستبدادي حسب تلك القوى، كارثية بكل المقاييس وفي كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة الانتكاسة على مستوى الحريات. أما القوى المحسوبة على اليساريين والتقدميين وضمنها الاتحاد العام التونسي للشغل وبعض مكونات «المجتمع المدني» المساندة لما تسميه «مسار 25 جويلية» فهي الأخرى بدأت تأخذ بدورها مسافة من قيس سعيد.

فالمراقب على سبيل المثال لمواقف الوطد الموحد، كنموذج للقوى اليسارية والقومية التي ساندت قيس سعيد كحركة الشعبي والتيار الشعبي وتونس إلى لأمام... يلاحظ تحولًا خطابيا تكتيكيا في توجهات الوطد في شخص منجي الرحوي (المسؤول الرئيسي عن إفشال التجربة الوحدوية التي شكلتها الجبهة الشعبية خاصة بعد استشهاد القائد شكري بلعيد والمناضل محمد لبراهمي). فمواقف الرحوي من المستجدات التونسية ما بعد 2021 التي كان يتبنى فيها كل الإجراءات الارتجالية الشعبوية للمشروع الهلامي (البناء القاعدي)، وذلك طمعا في منصب ما، لكنه بعد التجاهل الذي طاله على غرار كل المتملقين المساندين، أصبح يُعلن على «تبني مسار 25 جويلية»، عوض الحديث عن «مساندة قيس سعيد»، ودلالات هذا التغيير في الموقف بلا شك مثيرة وقد تنجم عنها آثار سياسية مستقبلا، غير أنه لن يُخفي حجم التناقضات الكامنة مع سعيد ومحيطه.

وإلا فما معنى تبني «مسار 25 جويلية» بدل شخص قيس سعيد؟، يتساءل بعض المعارضين للمسار وعلى رأسهم حزب العمال (الذي ظل وفيا لمواقفه منذ لحظة إعلان الإجراءات الأولى في 26 يوليو 2021).

خاصة وأن الخطاب الجديد للوطد يقوم على الفصل بين:

«المسار الشعبي التصحيحي» الذي انطلق يوم 25 جويلية 2021 (والذي يقدمه كحركة تصحيح لمسار الثورة التي كان شعارها المركزي «خبز – حرية – كرامة وطنية»)،

والشخص الحاكم، أي قيس سعيد، الذي قد يُنتقد في بعض مواقفه أو خياراته. ويتمثل الهدف من هذا التمييز في:

الحفاظ على الارتباط بشريحة واسعة من الشعب التي رحبت بإجراءات 25 يوليو، مع ترك مجال للمناورة السياسية والنقد، وتفادي الظهور كذراع سياسية لصاحب السلطة المطلقة. لكن هل هذا كافٍ لتجاوز التناقض؟

نظريًا: الإجابة تكون بلا (حسب نفس المصدر) لأن مسار 25 يوليوز لا يتضمن أي ملامح فعلية من مشروع الثورة الوطنية الديمقراطية ذات الأفق الاشتراكي التي يؤمن بها الوطد الموحد: فمشروع النظام الذي أقامه سعيد لم يأت بإصلاح جذري للاقتصاد بل عمل على الاستمرار في تبني المنوال الاقتصادي التبعي الذي قامت ضده الانتفاضة الشعبية، ولم يقم عدالة اجتماعية، ولم يفكك المنظومة التبعية ولا الأمنية القامعة للحريات بالعكس. (ومن الملفت للنظر أننا نسمع تصريحات لمنجي الرحوي وغيره من الوطديين يدعون لمزيد الاعتقالات في قضية التامر 1و2 واقرارا للأحكام الصادرة في حق المتهمين رغم الجدل الذي يحوم حول مدى احترامها لمواصفات المحاكمة العادلة وحقوق المتهمين...).

ضعف القوى الحية وعدم وضوح الرؤى عند البعض سمح بتغلغل وتغول التيار الشعبوي

قيس سعيد احتكر هذا المسار بالكامل، ووظف شعاراته الشعبوية لإقامة سلطة فردية، وقام بإقصاء كل القوى الحية السياسية والنقابية والمجتمعية، بما فيها من دعموه. إن مشروع 25 يوليوز، كما كشفت التطورات، أصبح مرتبطا بـ:

دستور أحادي الجانب تم اعداده من قبل قيس سعيد وتم تمريره كبديل لدستور لجنة الصادق بالعيد (التي شكلها سعيد نفسه لإعداد مسودة مشروع دستور وقضت أيام وليالي في الإعداد وبعد تسلم قيس المسودة ألقاها في سلة المهملات!!)، وتم عرض «مشروعه الخاص» دون تشاور على الاستفتاء الشعبي الذي تم تمريره بمشاركة 35% فقط من الناخبين.

تم من خلال الدستور الممنوح تجميع السلطات بيد الرئيس وتحويلها إلى «وظائف» وتم العمل على تأسيس نظام رئاسي فردي متسلط، مع إضعاف السلطة التشريعية وضرب دورها الرقابي على السلطة التنفيذية، في مستوى موافقتها ومصادقتها على الحكومة التي يعينها الرئيس كما تم إضعاف السلطة التشريعية من خلال حل المجلس الاعلى للقضاء وانطلقت عملية هرسلة القضاة وممارسة الضغوط لترهيبهم وجعلهم غير مستقلين في أحكامهم... علاوة على عدم تشكيل المحكمة الدستورية...

ضرب حرية التنظيم والتعبير: اذا لا يخفى احدا أن الشعبوية الصاعدة لا تعترف بالأجسام الوسيطة أحزابا وجمعيات بل تعتمد خطابا لا صلة له بالمسألة الطبقية ولا بمقارعة كل مظاهر التبعية والاستعمار الخارجي... فهي شعبوية تتبنى مفردات ما فوق العدالة والديمقراطية والطبقية تأسس للدكتاتورية باسم «الشعب يريد». ومن جهة أخرى اختزلت الدكتاتورية الصاعدة المجتمع في رأي واحد وهو رأي الزعيم الملهم المقدس الذي اصطفته الارادة الالهية ليكون منقذا للامه ليحكمها وما على الناس إلا الخضوع والطاعة بما يذكرنا بأنماط الحكم التي سادت في العصور القديمة والوسطى والتي تنتفي فيها أي مراقبة ومحاسبة لشخصه وكأنه معصوم من الخطأ وكأن «المنكر لفعله قد ظلمه فلو لم يره الله اهلا لهذا الحكم وممثلا لضمير الامه لما وضعه ولو كره ما يعيشه الناس لغيره «لذلك لا غرابة في سيطرته على مؤسسات الدولة خاصة الصلبة من جيش وأمن واعلام وقضاء لأحكام فرض رأيه وقمع المعارضة وكل رأي مخالف، فقيس سعيّد كثيرًا ما يستخدم خطابًا هجوميًا في وصف معارضيه، ويعتمد أسلوبًا شعبويًا إقصائيًا يخلط بين المعارض السياسي والخصم «الخائن» أو «المتآمر». من خلال خطبه الرسمية وتصريحاته اذ يمكن رصد بعض النعوت والاتهامات المتكررة التي يوجهها لمعارضيه من خلال اتهامهم بأنهم «خونة «و»عملاء» و»مرتزقة» يخدمون أجندات خارجية، ويتلقون تمويلا من الخارج لذلك يقول مثلا: «لن أترك البلاد في أيدي العملاء والخونة الذين باعوا الوطن» كما أنه من جهة أخرى يصف خصومه السياسيين (خاصة المنتمين لأحزاب سابقة أو نافذين سابقا) بأنهم لوبيات فساد و شركات تسعى لإجهاض «مسار 25 جويلية» مشيرا إلى أنهم تغلغلوا في مفاصل الدولة والقضاء والإعلام.. وأنهم «أجسام متعفنة»: استخدم هذا الوصف ضد الأحزاب السياسية والمنظمات التي انتقدت سياسته، قائلًا إن «المنظومة القديمة فشلت ويجب التخلص من أجسامها المتعفنة».

هذه العبارة تكررت لتبرير إقصاء الأحزاب من الحياة السياسية ومصادرة التعددية السياسية والاجتماعية فهم «إنقلابيون»، «متآمرون» اذ يصف بعض المعارضين منهم بأنهم يحاولون الانقلاب على إرادة الشعب، خصوصًا من يعارضون الدستور الجديد أو يعتبرونه غير شرعي ويُربط ذلك أحيانًا بما يسميه مؤامرات من الداخل والخارج وهم «لا يمثلون الشعب» فقيس سعيّد يعتبر نفسه المعبّر الوحيد عن «الشعب يريد»، ويقول إن خصومه لا يمثلون إلا أنفسهم، ولا شعبية لهم لذلك يرفض فكرة المعارضة المنظمة أو التعددية السياسية كما هو متعارف عليه في الممارسة الديمقراطية. حتى الإعلام، والقضاء الخارجين عن التعليمات بات كل منهما «إعلاما مأجورا»، و»قضاء غير مستقل» لأنهم أدوات بيد الفاسدين ومن هنا نفهم الغاية من التضييقات القانونية لإسكات الناس واجبارهم على الخضوع له وطاعته والسير في أخدود شعبويته حال قانون الارهاب والمرسوم 54 السيئ الذكر، الذين راح ضحيتهما العديد من السياسيين والمدونين والاعلاميين والمحامين... ممن تم الزج بهم في السجون لا لشيء إلا لأنهم مارسوا مواطنتهم اجتماعيا وسياسيا وعبروا عن مواقف معارضه لما يراه الزعيم الملهم الممثل «للشعب يريد» كما ذكرت بعض الاقارب الاعلامية والحقوقية...

كل ذلك في غياب أو ضعف القوى اليسارية والتقدمية الموحدة حول المشروع البديل الثوري الذي من شأنه قيادة العمال والكادحين لتحقيق التغيير المجهض والمنشورات.

الحفاظ على الارتباط بشريحة واسعة من الشعب التي رحبت بإجراءات 25 يوليو، مع ترك مجال للمناورة السياسية والنقد، وتفادي الظهور كذراع سياسية لصاحب السلطة المطلقة. لكن هل هذا كاف لتجاوز التناقض؟

أوضاع المرأة في جهة الدار البيضاء سطات: الواقع والافاق

المقال أدناه هو مداخلة للرفيقة مجدولين أنوار في الندوة الرقمية الإشعاعية التي نظمتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثالث بجهة الدار البيضاء- سطات تحت عنوان: «نضال مستمر من أجل بناء الحزب بجهة الدار البيضاء سطات» يوم السبت 28 يونيو 2025:

تحية لكل الحرائر والاحرار، المجد والخلود للشهيدات والشهداء وعلى رأسهم شهداء القضية الفلسطينية، تحية إجلال وصمود للشعب الفلسطيني البطل وللنساء الفلسطينيات الصامدات اللواتي يجسدن يوميا أسمى معاني المقاومة والثبات، كل الإدانة والشجب للأنظمة الرجعية العميلة التي هرولت نحو التطبيع.

مجدولين أنوار

تحية الاعتزاز بكل المناضلات والمناضلين الصامدات والصامدين في وجه الاستغلال الطبقي والاستبداد السياسي.

على درب النضال نسير، لا نحيد، حتى النصر والتحرير، ولا خيار أمامنا سوى مواصلة الطريق الشاق لبناء مجتمع حر وعادل تتحرر فيه الطبقة العاملة وتتحرر فيه النساء، كفاعل مركزي في معركة التحرر.

تدور مداخلتي حول واقع وآفاق المرأة في جهة الدار البيضاء – سطات، كأكبر جهة اقتصادية بالمغرب، من خلال تشريح واقعها، ورصد التحديات البنيوية التي تواجهها، واستشراف آفاق النضال من أجل تحررها، استنادا إلى منظور النهج الديمقراطي العمالي، كحزب يتبنى المرجعية الماركسية اللينينية ويعتبر قضية المرأة قضية طبقية بامتياز.

أولا: واقع المرأة في الجهة

تعتبر جهة الدار البيضاء المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني، إذ تسهم بنسبة 32,4% من الناتج الداخلي الخام. وتتميز بتنوعها الاقتصادي الذي يشمل الصناعة، والتجارة، والخدمات، والفلاحة. كما تحتل موقعا ريياديا من حيث القيمة المضافة، لاسيما في القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة. غير أن هذه الدينامية الاقتصادية تبرز مفارقات واضحة للنظام الرأسمالي، حيث تتجاور الثروات الطائلة مع مظاهر الفقر المدقع، وتجاور الاستثمارات الكبرى أشكالا من التهميش الاجتماعي. إنها مرآة تعكس التناقضات الطبقية الحادة التي يفرزها النظام الرأسمالي والنظام المخزني التبعي: بين البنايات الشاهقة والضواحي المهمشة، بين الموانئ الصناعية وبيوت القصدير.

تشكل النساء نصف ساكنة الجهة، فحسب التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم 2024، بلغ عدد سكان الجهة حوالي 7.7 مليون نسمة، منهم 3.8 مليون أنثى، لكن هذا الرقم لا ينعكس على مستوى المشاركة الاقتصادية أو التمثيلية السياسية أو الاستفادة من الثروات، إذ تصل نسبة الأمية في صفوف النساء إلى 25.5%، وترتفع بشكل مهول في المناطق القروية من الجهة (كمنطقة سطات، أو النواحي القريبة من برشيد وبن سليمان)، حيث تُهدر حقوق الفتيات في التمدرس وتُدفع النساء إلى الهشاشة المزدوجة: الهشاشة المعرفية والهشاشة الاقتصادية.

تشتغل النساء بالجهة في العديد من القطاعات المهيكلة وغير المهيكلة سواء في الصناعة أو الخدمات أو التجارة، وتظهر المعطيات المتعلقة بمعدل البطالة فجوة كبيرة بين النساء والرجال، حيث أن البطالة بين النساء مرتفعة بشكل ملحوظ، لا سيما في المناطق الحضرية. فقد بلغ معدل البطالة العام، وفقا لتقرير المندوبية السامية للتخطيط HCP لعام 2023، في المغرب 13%، ولكن المعدل بين النساء وصل إلى 18.3% وفي صفوف الشابات يصل إلى 35.8%، مما يضع عوائق إضافية أمام الشابات في الحصول على فرص عمل، هذه الأرقام تعكس صعوبة دخول النساء إلى سوق العمل.

كما يوضح تقرير البنك الدولي أن الفجوة بين معدلات مشاركة النساء والرجال في القوى العاملة تصل إلى 50 نقطة مئوية (يعني ان الرجال يشاركون في سوق الشغل أكثر من النساء بفارق ضخم قدره 50% وهذا الفارق يُظهر وجود خلل بنيوي في الولوج إلى سوق العمل، سببه ليس فقط نقص الفرص وإنما أيضا عوامل ثقافية اجتماعية تعليمية قانونية تعيق النساء عن الانخراط الاقتصادي بشكل متكافئ مع الرجال)، وهو ما يعكس التحديات الكبرى التي تواجهها النساء في ولوج سوق الشغل ويكشف انسداد الأفق وغياب سياسات حقيقية للإدماج الاقتصادي.

إضافة إلى مشكلة الأجور المنخفضة التي تبقى من أبرز قضايا النساء العاملات في المغرب، فرغم تحديث الأجر الأدنى في القطاع الخاص في شتنبر 2023 ليصل إلى 3120 درهمًا شهريًا، إلا أن الفجوة في الأجور بين الجنسين لا تزال قائمة.

هذا الواقع ليس قدرا بل نتيجة مباشرة لسياسات رأسمالية تبعية لا ترى في النساء سوى أدوات استغلال اقتصادي واجتماعي. إن تفكيك هذا الواقع يفرض علينا الوقوف بجرأة أمام التحديات البنيوية التي تعيشها النساء بالجهة والتي تتقاطع فيها آليات الاستغلال الطبقي مع أشكال القهر البطرياركي، في ظل نظام مخزني يستفيد من إعادة إنتاج دونية النساء وتهميشهن.

ثانيا: التحديات

تواجه المرأة العاملة «الاستغلال المزدوج»: فمن جهة، تعاني من شروط العمل الرأسمالي القاسي، ومن جهة أخرى، تُحمل أعباء اجتماعية ومجتمعية بحكم البنية البطرياركية التي لا زالت تحكم البنية الذهنية والثقافية.

في القطاع غير المهيكل، تشتغل آلاف النساء في أوضاع بالغة الهشاشة والاستغلال، داخل الأسواق الشعبية، والمقاهي، وشركات المناولة، والبيوت كخادمات، وكعاملات في الضيعات الفلاحية الموسمية، دون أية تغطية اجتماعية أو حماية قانونية، ودون الحد الأدنى من شروط العمل اللائق والكرامة الإنسانية. هؤلاء النساء، اللواتي يشكلن عصب الاقتصاد غير المهيكل، يتعرضن يوميا لشتى أنواع العنف الاقتصادي والاجتماعي، من تحرش جنسي، وتهديد بالطرد، إلى الانتهاك الممنهج لحقوقهن الأساسية في الأجر العادل، وساعات العمل، والراحة، والسلامة. وتزداد الصورة قتامة في القطاع الفلاحي، حيث تُنقل العاملات الزراعيات إلى الضيعات في شاحنات مهترئة وظروف نقل لا إنسانية، مما يؤدي كل سنة إلى حوادث سير مروعة تحصد أرواح العديد من النساء، وتخلف إصابات جسدية ونفسية خطيرة، دون أي محاسبة تُذكر أو توفير لتعويضات لائقة لعائلات الضحايا. إن هذه المآسي نتيجة مباشرة لتواطؤ الدولة مع الرأسمال الفلاحي، وإهمال متعمد لحقوق النساء العاملات اللواتي يُعاملن كأدوات للاستغلال، لا كذوات حاملة للحقوق والكرامة.

أما في القطاع المهيكل، فلا تختلف الصورة كثيرًا، وإن اختلفت الواجهة. فالمصانع الكبرى في الحي الصناعي لعين السبع، وبوسكورة، والمنطقة الصناعية لسطات، تُواصل استنزاف الجهد النسائي في بيئة عمل لا تحترم فيها أبسط شروط الصحة والسلامة المهنية، حيث تشتغل العاملات لساعات طويلة في خطوط الإنتاج، تحت ضغط الإنتاجية المرتفعة، وفي ظروف تهدد صحتهن الجسدية والنفسية، مقابل أجر لا يكفي حتى لتأمين الحاجيات الأساسية للحياة، وهو ما يجعلنا نتحدث عن أجر البقاء لا أجر الكرامة.

ولا يقتصر الاستغلال على ظروف العمل فقط، بل يمتد إلى قمع الحريات النقابية، حيث تُمنع العاملات من تأسيس أو الانخراط في تنظيمات نقابية مستقلة تدافع عن حقوقهن، ويُمارس عليهن التهديد والابتزاز والترهيب، كما يتعرضن للطرد التعسفي فورًا بمجرد المطالبة بتحسين شروط العمل أو التعبير عن موقف احتجاجي. وتتحول القوانين – التي يُفترض أن تحميهن – إلى أدوات في يد أرباب العمل لقمع أي صوت نسائي حر داخل وحدات الإنتاج. في هذا الواقع، تغيب العدالة وتُكمم الأفواه، وتُمارس الهيمنة الطبقية بأبشع صورها، حيث تُسلب المرأة العاملة ليس فقط حقوقها الاقتصادية، بل أيضا حقها في التنظيم والدفاع عن ذاتها، وهو ما يجعل من النضال النقابي النسائي جزءًا لا يتجزأ من معركة التحرر الشامل. ولقد كشفت HCP المندوبية السامية للتخطيط أن 97%من العاملات والعاملين في القطاع الرسمي والعشوائي غير منظمين نقابيا مما يعني أن الغالبية الساحقة لا تتمتع بحماية تنظيمية ضد الاعتداءات والتعسف في التشغيل، كما تشير بياناتها إلى أن أقل من 40% من العاملات والعمال مشمولون باتفاقات جماعية والسلطات كثيرا ما تتواطأ مع أرباب العمل لقمع المطالب الشرعية.

في الهامش، تعاني النساء القرويات من تهميش مضاعف حيث لا تصل الإنارة العمومية ولا الماء الصالح للشرب. في إقليمي سطات وبن سليمان وبرشيد، نجد نساء يقمن بمجهودات جسدية ضخمة في الفلاحة الموسمية، دون أجر قار، ودون أي نوع من الحماية الاجتماعية. أغلبهن يُحرمن من التعليم، ويُدفعن مبكرًا إلى الزواج القسري والإنجاب المتكرر، ما يجعل حياتهن دورة من الاستغلال والاستلاب.

وحتى في المبادرات الاقتصادية الصغيرة التي تشجعها الدولة، يُقصى العنصر النسائي فعليًا بسبب غياب التكوين وعدم ملاءمة الشروط الثقافية والاجتماعية لهذه المشاريع.

لا يمكن الحديث عن المرأة دون التوقف عند العنف الممارس ضدها، ليس فقط في شكله الجسدي أو الجنسي، بل كمنظومة تعيد إنتاج السيطرة الذكورية والرأسمالية. ففي أحياء مثل الحي المحمدي، أو سباتة، أو دوار بوشنتوف، نساء كثيرات يتعرضن للعنف الزوجي، والتحرش في وسائل النقل، والإقصاء في الفضاءات العامة، دون أن تتوفر لهن بنيات للاستماع أو الإنصاف.

إن تجاوز هذه التحديات لا يمر إلا عبر بلورة أفق نضالي واضح، أفق يُحول الغضب المشروع إلى فعل جماعي منظم، ويربط بين الوعي بالواقع والرغبة في تغييره. بهذا المعنى، لا تشكل التحديات مجرد عراقيل ظرفية، بل منطلقا لإعادة بناء المشروع التحرري على أسس ماركسية–لينينية، تعي أن تحرر النساء لا يمكن أن يتحقق إلا بتحرر المجتمع برمته، وأن هذا التحرر لا يُمنح بل يُنتزع بالنضال، من خلال خلق أدوات التوعية، والتنظيم، والصراع الميداني.

إن استشراف الآفاق لا ينفصل عن تحليل الواقع، بل ينبثق منه ويستمد شرعيته من صموده، وهو ما يجعلنا نؤمن بأن النضال النسائي الشعبي، المرتبط عضويا بالنضال الطبقي، هو الطريق الوحيد لفرض التغيير الجذري، وبناء مجتمع بديل، يكون للمرأة فيه مكان الفاعل لا المفعول به، وموقع القائدة لا التابعة.

ثالثا: آفاق النضال والتحرر

لا يمكن اختزال قضية تحرر المرأة في مشاريع تنموية شكلية أو شعارات مناسباتية تُسوّق تحت مظلة النظام القائم لتجميل وجهه الاستبدادي والاستغلالي. فالتحرر الحقيقي للمرأة هو جزء لا يتجزأ من مشروع التغيير الثوري الشامل، الذي يستهدف اقتلاع جذور النظام الرأسمالي التبعي المخزني، وفتح أفق تاريخي لبناء مجتمع العدالة والحرية والاشتراكية.

وانسجامًا مع خلاصات المؤتمر الوطني الخامس لحزب النهج الديمقراطي العمالي، فإن «بلترة، تقوية وتصليب النساء وخاصة العاملات والكادحات» – أي دمجهن الواعي والمنظم في معركة النضال الطبقي – يشكل أحد الأعمدة الجوهرية في مشروع بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة. وهو ما أكد عليه أيضا المؤتمر الوطني الثالث للقطاع النسائي للحزب، المنعقد يومي 29 و30 يونيو 2024، من خلال رفعه لشعار تعبوي واضح:

«من أجل بناء جبهة نسائية مكافحة ضد الاستغلال الطبقي، الإستبداد، وكل مظاهر الاضطهاد.»

وانطلاقا من هذا المنظور الماركسي–اللينيني الثوري، تتحدد المهام النضالية التالية كمرتكزات استراتيجية لتحرر النساء:

بناء الوعي السياسي الطبقي لدى النساء، عبر حملات تحسيسية، دورات تكوينية، وورشات شعبية، تُفكك خطاب الهيمنة، وتفضح الطبيعة التبعية للنظام المخزني، وتكشف عن ارتباط اضطهاد النساء بالسياسات النيوليبيرالية والإمبريالية.

تعزيز الحضور النقابي النسائي في مواقع الشغل، خصوصًا في القطاعات الصناعية والفلاحية التي تديرها الرأسمالية المحلية والدولية، وخوض معارك نضالية للدفاع عن حقوق العاملات، وتحسين شروط العمل، ومناهضة الطرد التعسفي، والعنف الاقتصادي، وانتهاك الحريات النقابية.

توسيع التنظيم النسائي القاعدي داخل الأحياء الشعبية والهامشية، وتأطير النساء في نضالات يومية ملموسة ضد الغلاء، العنف، التهميش، غلاء المعيشة، وانعدام السكن والخدمات، من أجل تحفيز الوعي والصمود الجماعي.

ترسيخ الربط الجدلي بين النضال النسائي والنضال الطبقي العام، ورفض أي فصل بين المسارين، على اعتبار أن تحرر المرأة لا يمكن أن يتحقق في ظل بنية طبقية تنتج الفقر والتهميش والعنف الممنهج.

تطوير أدوات التعبئة والتواصل الشعبي، من خلال الإعلام البديل، منصات التواصل الاجتماعي، الجريدة، والتوثيق الميداني، بما يجعل صوت النساء الكادحات حاضرًا وفعّالًا في المعركة الإعلامية والسياسية، ويقطع مع التغييب الممنهج.

بناء جبهة نسائية شعبية مناضلة، تضم مختلف فئات النساء الكادحات: العاملات، الطالبات، ربات البيوت، المعطلات... تُشكل أداة جماهيرية جماعية، تناضل لا كملحق للنظام أو مؤسساته الرسمية، بل كقوة تنظيمية شعبية مناهضة له، ومُساهمة في معركة التحرر الوطني والديمقراطي والاجتماعي.

إن هذه المهام النضالية ليست ترفا تنظيميًا، بل ضرورة سياسية واستراتيجية في مسار بناء ميزان قوى جديد لصالح الطبقات الشعبية، وعلى رأسها النساء الكادحات، في أفق قلب موازين الاستغلال، وبناء مجتمع تحرري عادل واشتراكي.

إننا في حزب النهج الديمقراطي العمالي ندرك أن التغيير الذي ننشده لن يتحقق إلا إذا حازت النساء والعاملات والكادحات سبل تمكينهن) أدوات النضال السياسي والنقابي (، ليكن قوة فاعلة من أجل التغيير في مجتمعنا، فلا تحرر للمجتمع بدون تحرر نسائه ولا تحرر للنساء بدون تحرر المجتمع.

وفي الأخير أتمنى للرفيقات والرفاق بالجهة نجاح مؤتمرهم الثالث والذي اختاروا له شعار: «بلترة وتقوية وتصليب تنظيمنا بالجهة دعامة أساسية لبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين»

عاشت نضالات النساء، العاملات، والكادحات في كل موقع وميدان؛ عاشت مقاومتهن في وجه القهر الطبقي والاستغلال البطرياركي؛ وعاش النهج الديمقراطي العمالي، حامل مشعل التحرر والتغيير الجذري؛ والنصر المؤزر لكل الشعوب التواقة إلى الحرية، والعدالة الاجتماعية، والانعتاق من نير الرأسمالية والتبعية.

قراءة أولية في أداء الحركة الطلابية المغربية خلال الموسم الجامعي 2024/2025

ما يُعلّمنا إياه التاريخ الطويل للحركة الطلابية، سواء في السياق المغربي أو العالمي، هو أن الطلبة ظلّوا دائمًا يشكّلون طليعة شبابية مناضلة، تتقاطع فيها الحيوية الثورية مع الوعي السياسي، وتتحفّز بفعل ما تعيشه الجامعة من سياسات التهميش والتسليع النيوليبرالي للتعليم. فبفضل تموقعهم الاجتماعي والمعرفي، والوعي الذي ينتجه فضاء الجامعة، يمتلك الطلبة قابلية متقدمة للانخراط في الشأن العام، مما يجعل من الحركة الطلابية قاعدة جماهيرية قادرة على خوض المعارك النقابية والسياسية، والانتصار للقضايا العادلة، وفي مقدمتها مقاومة الاستعمار ومناهضة الصهيونية.

هشام الرفيقي

لقد طبع هذا الموسم الجامعي 2024/2025 حدث جلل غير طبيعة القضايا المطروحة على جدول أعمال الحركة الطلابية في كل مكان ألا وهو استمرار حرب الإبادة الصهيونية في غزة، بتواطؤ غربي شامل، ودعم مطلق من الإمبريالية الأمريكية، وتوسع دائرة العربدة الصهيونية في المنطقة، من لبنان إلى اليمن، مرورا بسوريا وإيران. هذا الوضع غير المسبوق فرض على الحركة الطلابية المغربية أن تنخرط في معركة دعم المقاومة الفلسطينية ومناهضة كل أشكال التطبيع الأكاديمي والثقافي.

ورغم تفاوت وتيرة الزخم النضالي، المرتبط بطبيعة الموسم الجامعي وإكراهاته، عرفت الجامعات المغربية موجات متجددة من الفعل الطلابي نصرة للقضية الفلسطينية، تمثلت في وقفات ومسيرات، وفي مقاطعات رمزية واحتجاجات ميدانية، وأيضا في تنظيم أنشطة تثقيفية وتحسيسية، جعلت من فلسطين محورا مركزيا في مختلف المبادرات الطلابية. ولعل أبرز حدث في هذا السياق، هو تنظيم النسخة الثانية من الملتقى الطلابي الشبابي لمناهضة التطبيع ودعم ومساندة المقاومة الفلسطينية، من طرف فصيل طلبة اليسار التقدمي، بجامعة محمد الخامس أيام 15-14-13 ماي 2025، الذي انتقل بالفعل الطلابي من لحظة التضامن العفوي إلى معركة نضالية ذات بعد سياسي واستراتيجي، تراكم في اتجاه توحيد الفعل الطلابي المقاوم، وترسيخ توجه ديمقراطي في قلب الجامعة.

ورغم الحصار والمنع والتضييق الذي جوبهت به فعاليات الملتقى، فإن الإرادة الصلبة للمشاركين والمشاركات، وحيوية الفعل الطلابي الديمقراطي، ساهمتا في إنجاحه، وجعلت من إحدى أبرز محطاته تنظيم وقفة طلابية أمام وزارة التعليم العالي، للمطالبة بإنهاء جميع أشكال التطبيع الأكاديمي. لقد أكد هذا الملتقى مجددا أن الحركة الطلابية قادرة، متى توفر الحد الأدنى من الحس في العمل الوحدوي، على إبداع أدوات نضالها، وتوجيه طاقاتها نحو المعارك الكبرى، تؤسس لتقاليد وتجارب نضالية تتجاوز اللحظة الآنية، وتراكم فعلا وحدويا مقاوما.

غير أن هذه الدينامية، رغم أهميتها، تطرح سؤالا ملحا، كيف نحول هذه المحطة النضالية السنوية إلى آلية دائمة ومنخرطة بعمق في معركة مناهضة التطبيع على طول الموسم الجامعي؟ كيف نؤسس لبرنامج عمل مشترك، متوافق عليه بين مختلف مكونات هذا الفعل الطلابي، يمأسس النضال ضد التطبيع الأكاديمي ضمن أفق استراتيجي شامل؟ تلك أسئلة ينبغي أن تحتل صدارة النقاش في صفوف الحركة الطلابية، إن هي أرادت أن ترتقي بمعاركها إلى مستوى ما تتطلبه المرحلة.

وعلى جبهة أخرى، لم تغب المطالب النقابية عن ساحات النضال الطلابي. فقد شهد هذا الموسم امتداد واحدة من أهم المعارك الطلابية في العقد الأخير، معركة طلبة الطب والصيدلة وطب الأسنان، التي ابتدأت في الموسم الجامعي السابق، واستمرت خلال هذا الموسم، وانتهت بتوقيع محضر اتفاق مع وزارة التعليم العالي، بوساطة مؤسسة الوسيط. وتكمن أهمية هذه المعركة في طابعها الوطني الموحد، وفي أسلوبها الديمقراطي التنظيمي، حيث قادتها اللجنة الوطنية لطلبة الطب والصيدلة وطب الأسنان، عبر مكاتب منتخبة وجموع عامة تقرر الملف المطلبي وتبرمج الخطوات النضالية. إنها تجربة تبرهن مرة أخرى أن الديمقراطية التنظيمية والوحدة الميدانية تشكلان الأساس الصلب لأي فعل طلابي ناجح، وهي بذلك تذكرنا جوهريا بالمهمة التاريخية في استعادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كإطار موحد وديمقراطي لكل الطلبة.

ومن جانب اخر خاضت المواقع الجامعية عدة معارك طلابية محدودة بعدة مدن جامعية بالكليات مفتوحة الاستقطاب، من أجل مطالب بيداغوجية ومادية تمس الطلاب والطالبات، وقد تتكلل في تحقيق مطالبها في غالب الأحيان، لكن بالتأكيد ليست في مستوى تحقيق ميزان قوى قادر على صد الهجوم النيوليبرالي على التعليم نظرا لإفتقادها الطابع التنظيمي والوحدوي في آليات اشتغالها مما يجعلها تتسم بالعفوية.

لكن، إذا كانت هذه العلامات المضيئة تشكل مكاسب مهمة للحركة الطلابية هذا الموسم، فإنها لا تخفي وجود أزمات مستفحلة تهدد ما تبقى من المساحات الديمقراطية داخل الجامعة. ويأتي على رأس هذه الأزمات استفحال ظاهرة العنف الجامعي، التي تحولت في عدد من المواقع إلى مشاهد مأساوية تسيء لصورة الطالب المغربي، ولتاريخ الجامعة المغربية. لقد بتنا نشهد تصعيدا خطيرا في استخدام العنف من طرف أطراف معلومة، حولت الجامعة إلى حلبة صراع دموي بدل أن تكون ساحة للنقاش والمعرفة والنضال.

إن هذه الظاهرة ليست إلا وجها من أوجه الأزمة العميقة التي تعيشها الحركة الطلابية، في ظل غياب إطار تنظيمي موحد يمارس الديمقراطية الداخلية، ويحتكم إلى مبادئ النضال الجماهيري. وما دام الاتحاد الوطني لطلبة المغرب غائبا أو مغيبا، وما دامت القوى المهيمنة على الجامعة تمارس الإقصاء والعنف بدل الحوار والنقاش، فإننا سنظل أمام انسداد سياسي وتنظيمي، يفتح الباب أمام ردود فعل طلابية مشتتة وغير مؤطرة.

لهذا، يظل النداء الذي يرفعه فصيل طلبة اليسار التقدمي قائما وملحا، ضرورة توحيد الجهود، والبحث الجدي عن مداخل لإعادة بناء أوطم كإطار نضالي ديمقراطي وحدوي لكل الطلبة، والانخراط في المبادرات الوحدوية الجادة، والاستفادة من تجربة التنسيقيات الطلابية، باعتبارها نماذج فعلية وملموسة للنضال الوحدوي والمنظم، كل ذلك من أجل بناء أفق طلابي جديد، قادر على مواجهة الاستبداد والتطبيع والتفقير والخوصصة.

فالمعركة من أجل جامعة ديمقراطية، ومجتمع متحرر من التبعية، لا يمكن أن تنجح بدون حركة طلابية منظمة، ديمقراطية، وحدوية...

خاضت المواقع الجامعية عدة معارك طلابية محدودة بعدة مدن جامعية بالكليات مفتوحة الاستقطاب، من أجل مطالب بيداغوجية ومادية تمس الطلاب والطالبات، وقد تتكلل في تحقيق مطالبها في غالب الأحيان، لكن بالتأكيد ليست في مستوى تحقيق ميزان قوى قادر على صد الهجوم النيوليبرالي على التعليم نظرا لإفتقادها الطابع التنظيمي والوحدوي في آليات اشتغالها مما يجعلها تتسم بالعفوية.

عقم وسقم

نورالدين موعابيد

أكنت أحتاج إلى هذا الألم كله، «لأحظى» بهذا الوجود المشوه جميعه؟!. لم أك أعتقد أن الألم قد يوحّد إلى حد التماهي... بل إنني ما تمثلت قول شكسبير: «لكي تتعلم لابد أن تتألم» إلا بعد اليوم، بعد أن «أذللت دمعا من خلائقه الكبر» وكنت حتى زمن قريب«عصي الدمع ،شيمتي الصبر». وما ينازعني نفسي الآن هو التساؤل عن حدود هذا الصبر/التصبر،حتى أعيَ ما يقتضيه الموضوع من آليات، وأحشد الاستراتيجيات بمختلف «التكتيكات»، لأنني كدت استنفد آخر سهام كنانتي، وأنا ،من أنا، من ذلك الشعب الجسور،الهصور، المتأبي على الاحتواء، المتطلع دوما إلى العلياء.. فبعزتك أيها الشعب، لأناضلن بالعالي، والغالي، ولأضربن في مضلة الأرض، كما ضرب جلجامش باحثا عن نبتة الخلود، علّه يسوّغ الوجود..هكذا عليّ أن أثبت أنني جدير بشعب الكرامة،لا أقبل المساومة، ولا الندامة.. ديدني تتبع مساقط غيث الشهامة.. أردد مع محمود درويش:

«سجل برأس الصفحة الأولى
أنا لا أكره الناس
ولا أسطو على أحد
ولكني إذا ما جعت
آكل لحم مغتصبي
حذار، حذار من جوعي
ومن غضبي ...»

ومن المؤسف، المخجل أن أنظمة البترودولار، العربية «شغلت عن الرامي الكنانة بالنبل» ولم تستفق، ولا تريد أن تستفيق،من غفلتها التاريخية، بل إنها سارعت/تسارع إلى إرضاء أمريكا، مستجدية، مستخذية حمايتها من أيّ متمرد أو ثائر يستهدف سياستها الخارجية التي هي سياسة تخدم، مبتدأ و خبرا، اختيارات أمريكا والدول التي تدور في فلكها..

يقول محمود درويش في رائعته (مديح الظل العالي):

«كم عرب أتوك ليصبحوا غربا
وكم غرب أتاك ليدخل الإسلام من الصلاة
على النبي وسنة النّفط المقدّس؟
كم سنة
وأنا أصدق أن لي أمما
ستتبعني
وأنك تكذبين على الطبيعة
والمسدس، كم سنة «

ممتع، حقا، بل مدهش ، أن يصرف الإنسان همه إلى ما هو أكبر منه، فيتصادى فيه المتناهي واللامتناهي.. وليس شرطا أن يستعجل المترتبات، إذ الفعل المتجذر فعل استغراقيّ، ممتد في الزمكان، حسبه أنه ثائر يركب «المجهول» ولا يستمرئ الدعة، يقول للنضال على الرحب والسعة. و من البداهات أنه لن يردد: (لقد وهن العظم مني..)، لأنه لا يتقادم، ولا يُحبط (بفتح الباء).. ومن ثمة فهو أبعد من يكون عن التقاط الفضلات، وترقب المساومات و/أو المنوحات.. الهبات المستساغة، في تصوري ،هبتان:«مصر هبة النيل(كما قال هيرودوت)، والتحرر هبة الجماهير المناضلة..أما ما تبقى فهو صنيعة الرموش والأظافر التي يعبّئها الإنسان الكادح، الفاتح قلاع القمع وحصون القهر، في السر والجهر.. حسْبه تجاوز هذا العالم السقيم ، بتصادي المجرة والسديم.

وعندي أن حياة المرء لا تستقيم، مهما كانت كفاياته، إلا إذا فعّل المروءة وأمّنها بما أوتي من: آليات الحجاج، ومداميك الاحتجاج.. بل إن ذلك مرتهن بثنائية لا/لن تتقادم، هي ثنائية النقد/النقد الذاتيّ، إن ابتغى مرضاة الكشف/الاكتشاف، بدل أن ينبطح، ويختار الاصطفاف، ضد حقوق الكادحين و/أو ينسحب كما تنسحب فلول الآبقين..!! متنكرا لقول أبي الطيب:

«و إذا لم يكن من الموت بد
فمن العجز أن تموت جبانا «

أما إدموند بيرك فيقول: (إن الشيء الوحيد الذي يجعل الشر ينتصر، هو أن الخير يظل ساكنا، لا يفعل شيء)،

أيّ عالم معاصر هذا، الذي لا يحركه الرضيع الصريع،الشاهد والشهيد، بل عن أيّ تحضر سنتحدث الآن ومستقبلا، والتحالف الصهيوأمريكيّ، الأوربيّ ماض في محاولته:

1- إبادة الشعب الفلسطينيّ و-2تطهيره العرقيّ، لا الماء لديه ولا الهواء ولا الدواء، كما قال صاحب الرائعة «مديح الظل العالي»: محمود درويش.؟! هذه ذروة البربرية الجديدة التي همها الأساس هو الإجهاز حتى على مساندي الشعب الفلسطينيّ القلائل (حزب الله، اليمن، إيران..)، ولا يتردد أعداء الإنسانية في أن يختلقوا أو يجترحوا خطابا تبريريا يتبرأ من المواثيق الدولية، والفظيع، القذر أن تقصف المستشفيات، وتقتل المرضعات، وتجهض الحوامل..!! وبذلك يكونون في بطشهم تقتيلا وتنكيلا.. قد تجاوزوا بكثير غلوّ الخيال السينمائيّ، وإغراق الكوابيس.. فهل نتوحد بمعجزة فلسطينية، نحو ما قال محمود درويش نفسُهُ؟.

يوليوز 2025

التفكير الثنويّ

نورالدين موعابيد

إن التفكير الثنويّ (المثنويّ) لبسط نفوذه على مساحات رحبة، ويضرب أوتاد خيمه في فضاءات متواترة، ممتدة، فإذا سلطته الرمزية son pouvoir symbolique بلا تخوم، تخترق القلاع والحصون، منذ زمان ضارب أطنابه في القدم، كما تؤكد الزرادشتية والمانوية. والطريف أن بؤرة هذا التفكير هي الثنائيات الضدية: الظلمة/النور، الشر/الخير، الإحجام /الإقدام، أو ما يُشتق من هذه.. وبما أنني قاربت موضوعة «الحقيقة» في مساهمة سابقة نشرتها جريدة النهج الديمقراطي (العدد:570.السنة:2024)، فإنني أجازف هنا بملامسة موضوعة «الوهم»، عسى أن أنصف الثنائية: الحقيقة/الوهم، على الرغم من أن ذلك عسير، شائك، «مستوحش». والأنكى أن الوهم يتحول إلى إبهام، لذلك لن يكون الهدف-القشدة في هذه السطور العجلى هو ما قصد إليه Nietzs-che قصدا حين اعترف قائلا: (نحتاج إلى قليل من الوهم.) وإنما هو الوهم الموظف-وبئس التوظيف! - من قبل صُناع المغالطات ومنتجي التضليل، سواء أتعلق الأمر ب»المستبد بالقوة»، أم ب «المستبد بالفعل»، اللذين يعبّئان ما أوتيا من سلطة سرعان ما تمسي، بين عشية و ضحاها، تسلطا لا يبقي، من إنسانية الإنسان، ولا يذر، بل إنه يستنفر الميكيافيلية والبراغماتية، ويمتدح مزاعم Hobbes وافتراءات Fukuyama، وادعاءات Hunting-ton وغيرهم كثير، وبدل أن يسود النقد والتقويم بعد السؤال والتساؤل، والمساءلة.. يسود التبرير والتهليل والتطبيل.. إلخ ، وهو ما دفع عمر بن جلون إلى أن يقول: «إن التضليل أسوأ من القمع». هكذا ينسحب المفكرُ المشاكسُ، «المزعجُ، وتندر عملته وتتوارى، أما «المفكر» المهادن، المنبطح فتقوى شوكته، وتعظم في عينه، إذ هو صغير، صغارُ الأمور وسفاسفها.

ومن حسن طالع اللغة العربية أن معاجمها أوردت «الإبهام»، مصدر الفعل المتعدي (أوهم)، مشترطة القصدية، مبعدة العفوية، فتقول: «أوهمه، إذا أوقعه في الوهم»، متعمدا ذلك. والغائية التي تؤرق الإنسان التقدميّ هي أن يصون: الكرامة (قيمة القيم)، الحرية، العدالة الاجتماعية.. أما إذا كان مهددا في هذا الذي ذكرته فليس له برّ يقيه، ولا بحر سوى برّ النضال، بحر مواصلة الاستبسال، ضد أعداء الإنسانية، وخصوم الحقيقة. ولا مواربة في أن السبيل الأوحد ، القمين بتجاوز المغالطات التي تنخر النسيج المجتمعيّ ، هو الديمقراطية.

أكتوبر 2024.

غزة المكلومة

محمد الوهابي

غزة المحروقة بالقنابل،
المدمرة،
العطشانة،
التي تخيط جراحها بلابنج،
وترفع خيمة بين قذيفة وأخرى..
تتضور جوعا،
أيها العرب المتخمون،
حد السمنة،
حد ذهاب الفطنة..
أيها العرب المتكرشون،
المنكمشون،
كالظلال في عز ظهيرة حارقة..
أيها العرب المحلوبون،
كالأبقار،
المساقون،
كالأبقار،
الى مسلخة العم سام..!
غزة العزة،
أيها المزركشون بالذل،
المعطرون بالهوان..
غزة الجدار الأخير،
قبل أن تسقطوا كالثمرة الفاسدة..
غزة الطلقة الأخيرة،
التي أسقطت كل مدافعكم..
ومدافعكم لاتقدر سوى أن تستدير،
صوب أي حائط قصير..
غزة التي تجرأت ودقت جدران الخزان..
غزة الطوفان !!

أناس عوينات:

أصبح السفر والاستجمام مع ظهور وتطور نمط الإنتاج الرأسمالي سلعة متفاوتة الجودة لا يستفيد منها إلا الطبقة البرجوازية وبعض الفئات الشعبية التي تستطيع توفير شيئا من الوقت والمال لتحقيقها

تقديم

ضيف هذا العدد الذي خصص ملفه للمسألة السياحية بالمغرب، هو الرفيق «أناس عوينات» مناضل النهج الديمقراطي العمالي وشبيبته ومناضل حقوقي وفاعل في المجال الثقافي مهتم بقضايا الشباب والمجتمع. نحاوره حول واقع السياحة بالمغرب ومدى استفادة الشباب منه وظروف اشتغال العاملين بهذا القطاع...

■ السفر والاستجمام ضرورة اجتماعية ونفسية، وتعتبر السياحة القطاع الاقتصادي الذي يوفر شروط تحقيق هذه الضرورة، ما مدى تحقيق القطاع السياحي الوطني ذلك لأغلبية الشعب المغربي؟

● أولا شكرا لهيئة تحرير جريدة النهج الديمقراطي على الاستضافة، وعلى إثارة على هذا الموضوع الهام. صحيح أن السفر والاستجمام ضرورة اجتماعية ونفسية وبيولوجية أيضا إذا علمنا العلاقة الوطيدة بين النفسي والبيولوجي. بل إن السفر، أو لنسميه التنقل والترحال، كان سلوكا بشريا عاما منذ المراحل البدائية لنشأت المجتمعات البشرية، وقد كان مرتبطا أساسا بتحقيق كل ضرورات البقاء كالبحث عن الأكل والماء والأمان فمن الاحتمالات شبه المؤكدة لدى الأنثروبولوجيين أن مجتمعات الصيد والالتقاط لم تعرف معنى الاستقرار. وبالرجوع إلى علم التخلق الجيني l'épi-génétique نجد أن السلوكات المتكررة تترسخ في الجينات وتورث للأجيال اللاحقة كسلوكات طبيعية بصرف النظر عن الدوافع الاجتماعية أو الاقتصادية لنشأتها. ويدخل سلوك التنقل والترحال ضمن عدد كبير من السلوكات ضمن خانة الضرورات السلوكية المسجلة في جيناتنا. وطبعا، علم التخلق الجيني، الذي يؤكد تأثير البيئة الخارجية والتحولات الاجتماعية والثقافية على الجينات، فإنه يقر بأن هذه التحولات تنعكس بشكل دائم على الجينات، لكن ما يفسر استمرار عدد من السلوكات ذات المنشأ البدائي إلى اليوم هو أن التغير الجيني، رغم أنه شبه مؤكد، إلا أنه يبقى صعبا وبطيئا. وبالنظر إلى حداثة عهد المجتمع البشري بالاستقرار مقارنة بالتاريخ الطويل من التنقل والترحال. فالأكيد أن هذا السلوك لا يزال مسجلا في جيناتنا كضرورة غريزية من أجل البقاء.

اليوم ومع ارتفاع مستوى القيود المادية على تنقل الناس، ومع تحول خدمة التنقل أساسا إلى سلعة رأسمالية مع ظهور قطاع اقتصادي جديد هو القطاع السياحي، تركزت شيئا فشيئا إمكانيات تحقيق هذه الضرورة في يد الفئات العليا من المجتمع دونا عن غالبية الفئات الدنيا حتى أصبح السفر والاستجمام مع ظهور وتطور نمط الإنتاج الرأسمالي إلى سلعة متفاوتة الجودة بشكل كبير جدا، وتعتبر من كماليات الحياة التي لا يستفيد منها إلا الطبقة البرجوازية و الفئات الشعبية التي تستطيع توفير شيئا من الوقت والمال لتحقيقها.

في المغرب يعتبر القطاع السياحي، وهو كما جاء في سؤالكم، القطاع الاقتصادي الذي يوفر شروط تحقيق هذه «الحاجة»، من أهم روافد الاقتصاد الوطني و يساهم بأكثر من 7% من الناتج الداخلي الخام و يوفر أزيد من مليوني منصب شغل مباشر وغير مباشر حسب الإحصائيات الرسمية. إلا أن الاستفادة من خدمات هذا القطاع تبقى محدودة في الطبقات العليا والمتوسطة بينما الفئات العريضة من الطبقات الشعبية لا تستطيع السفر والإقامة في المنتجعات السياحية بسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية وانعدام أوقات الراحة بالنسبة لغالبية الكادحين.

أما اقتصاديا فقد ساهم اهتمام الدولة المتزايد بالسياحة في تطوير البنيات التحتية والخدمات السياحة بعدة مناطق حتى النائية منها إلا أن ذلك لم ينعكس على الاقتصاديات المحلية الصغيرة أو ما يعرف بالسياحة الداعمة للمجتمعات المحلية، إلا بشكل طفيف و موسمي في أغلب المناطق. ويبقى المستفيد الأول والأكبر من تطور القطاع هو البرجوازية الكبرى من مالكي الفنادق الكبيرة والمنتجعات السياحية الضخمة والمستثمرين الكبار في مختلف جوانب القطاع السياحي.

ان الاستفادة من خدمات هذا القطاع تبقى محدودة في الطبقات العليا والمتوسطة بينما الفئات العريضة من الطبقات الشعبية لا تستطيع السفر والإقامة في المنتجعات السياحية بسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية وانعدام أوقات الراحة بالنسبة لغالبية الكادحين.

■ تمثل السياحة، كما أشرنا إلى ذلك سابقا قطاعا اقتصاديا، وبالتالي قطاعا مشغلا، فما هي مميزات شروط عمل المستخدمين والعمال في القطاع السياحي بالمغرب؟

● يتميز الطابع العام للتشغيل في القطاع السياحي بالهشاشة وانعدام الاستقرار. فالغالبية العظمى من العمال والمستخدمين في القطاع تربطهم عقود مؤقتة أو موسمية مع العمل، مع وجود نسبة عالية من العمالة غير المهيكلة خصوصا ضمن القطاعات الفرعية كالفندقة و المقاهي والمطاعم والنقل السياحي والأعمال الحرفية المرتبطة بالسياحة. ونظرا لارتفاع نسب البطالة، فإن أجور العمل في القطاع لا تتجاوز، في الغالب، الحد القانوني الأدنى للأجور. وفي ظل غياب الرقابة وشبه انعدام شروط العمل النقابي في القطاع، فهو يعاني من عدد من التجاوزات القانونية في الأجور و طول ساعات العمل وغياب الراحة الأسبوعية وغياب التسجيل في مؤسسة الضمان الاجتماعي و مؤسسات التأمين عن حوادث الشغل، وغياب توفير شروط الصحة والسلامة داخل أماكن العمل... إلخ.

كما يعرف القطاع أيضا ظاهرة التسريح المستمر للعمالة واستبدالها بعمالة جديدة، دون تعويض أو بتعويضات لا ترقى إلى الحد الأدنى القانوني. هكذا ورغم أن العمل في القطاع السياحي المغربي ينتج ثروة هائلة سنويا لا يستفيد منها إلا أرباب العمل و مالكي رؤوس الأموال الذين يجنون أرباحا ضخمة، إلا أن نصيب العمال والمستخدمين في القطاع يبقى ضئيلا ولا ينعكس إيجابا على مستوياتهم المعيشية ولا يؤهلهم مثل جميع الفئات الكادحة من الاستفادة من خدمات القطاع عبر السفر والاستجمام.

■ تطرح وضعية المشتغلين في القطاع ضرورة تشخيص العمل النقابي، فما مستوى هذا العمل وما شروط توسيع النضال النقابي داخل القطاع السياحي بالمغرب؟

● معلوم أن العمل النقابي في القطاع الخاص بالمغرب، حتى في القطاعات التي تعرف بأنها الأكثر استقرارا، يعرف أزمة متزايدة جراء التضييق المستمر ومحاولات تكبيل حق الإضراب وضرب الحق في التنظيم عبر المنع أو المماطلة في تمكين المكاتب النقابية من وصول الإيداع القانوني... إلخ من مظاهر الأزمة. أما في القطاع السياحي حيث تستفحل الهشاشة بشكل كارثي فالأزمة أشد. إن العمل النقابي في القطاع شبه منعدم ويقتصر حضوره ضعيف التأثير على بعض القطاعات الفرعية مثل النقل. ومن أهم أسباب ضعف العمل النقابي بالقطاع نجد: أولا، طبيعة الشغل الهش، المؤقت أو الموسمي، و هو ما يجعل من الصعب تنظيم العمال وتوحيدهم ضمن إطار نقابي معين. ثانيا، تضييق المشغلين على العمل النقابي حيث يسود في القطاع التهديد بالطرد وعدم تجديد العقود بسبب العمل النقابي. ثالثا، غياب الوعي بأهمية العمل النقابي لدى فئات عريضة من عمال القطاع وضعف تكوينهم حول حقوقهم وواجباتهم الشغلية، بالإضافة إلى ضعف اطلاعهم على قوانين الشغل.

أما العمل على توسيع العمل النقابي داخل القطاع السياحي بالمغرب فيتطلب بالضرورة مواجهة شروط الأزمة المذكورة أعلاه، أولا يجب التركز على عنصر الوعي العمالي بضرورة التنظيم والتضامن والعمل المشترك لتحقيق المصالح الخاصة وتجاوز النزعة الفردانية الليبرالية، وهو ما يتطلب عملا توعويا كبيرا في أوساط العاملات والعمال. ثانيا يجب البحث عن أشكال تنظيمية وسطية أو تطويع الهياكل التنظيمية النقابية و جعلها أكثر مرونة لتستطيع استيعاب شروط العمل الهش، المؤقت أو الموسمي، في القطاع. كما ينبغي الاستعانة بالتحالفات المدنية خصوصا بين العمل الحزبي والنقابي والحقوقي لدعم مطالب عمال القطاع وتحقيق بعض المكتسبات التي ستعمل على تحفيزهم على المزيد من الوحدة والتنظيم. ثالثا ينبغي مواجهة السياسات الرسمية التي تعمل تكريس الإقصاء الاجتماعي للعمل النقابي وتعمل على تهميش الدور الاجتماعي الأصيل للنقابات في الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة. كما يجب الضغط من أجل تعزيز التشريعات الاجتماعية الحامية للحق في الشغل القار الضامن للعيش الكريم، والضغط لفرض احترام الدولة لالتزاماتها الدولية في مجال الحقوق الشغلية.

قانون المجلس الوطني للصحافة:

من فشل فرضية الضبط الذاتي إلى مأزق تحكم المال الريعي

سعيد رحيم

سنكون في وضع مخالف للديمقراطية في جوهرها الاجتماعي والمهني، إذا نحن حاولنا تصنيف مناقشتنا لمشروع القانون رقم «25.26» بالمتعلق بإعادة بناء المجلس الوطني للصحافة الذي صادقت عليه حكومة المال و«الأعمال» هذا الشهر.

وكما في توقعات سابقة – قبل سبع سنوات من الآن – إذانا بانفجار وفشل دور هذا المجلس لأسباب متعددة، من بينها الوضع السياسي العام في البلاد، فإن مسألة إعادة بناء المجلس نفسه تتكرر اليوم بشكل أسوأ من الأمس، متمثلة في مأزق تفسخ آلية إعداد القوانين قبل المصادقة عليها وما سينجم عنها من عاهات متعددة الزوايا.

قد يبدو هذا التفسخ ممارسة غريبة من الناحية القانونية والأخلاقية في الإعداد والمصادقة على مشروع القانون الذي نحن بصدده، لكنها من الناحية السياسية الإجرائية ممارسة تنسجم تماما مع واقع موازين القوى التي تحكمت في هندسة وتمرير مجموعة من القوانين المجحفة بحق المجتمع المغربي، ليس أقلها قانون الإضراب، على سبيل المثال لا الحصر.

ظرفية طغت عليها ولازالت مظاهر فساد يشمل جل القطاعات الحيوية في البلاد إن لم تكن كلها بدءا من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والعدل وحقوق الإنسان والحريات العامة.. لا تعمل المؤسسات الدستورية المنتخبة سوى على تكريس واقعها المزري مقابل نشر ثقافة الرداءة وإعلام عمومي غائب تماما عن مشاغل دافعي الضرائب. وتتمظهر سياسيا في مزيد من يؤس المؤسسات الدستورية وعجزها في التجاوب مع مطالب الشعب المغربي وتورط عدد كبير من المنتخبين في ملفات الفساد ومنهم من سيق إلى السجون، بعد سلسلة من الانتخابات الشكلية.

إذا كانت هذه هي السمات العامة لظرفية صياغة المشروع المشار إليه والمصادقة عليه من طرف الحكومة وبغض النظر عن أسلوب الإطناب واجترار الكلام المكرور فيه وإغراقه في تفاصيل تنظيمية يمكن استنساخها ولصقها في أي مجال مماثل، فإن مجرد التوقف عند المادتين 5 من الباب الثالث و45 من الفرع الثالث من هذا القانون تبين لنا الهوية التسلطية والتحكمية المراد إعمالها في قطاع الصحافة بلادنا لأجل المزيد من التضييق على حرية التعبير .

ومن دون الإسهاب في تسجيل الملاحظات على ما ورد في المادة 5 من الباب الثالث الخاص بفئة الهيئات والمؤسسات الذي ينص على انتداب ثلاثة أعضاء في المجلس الوطني للصحافة من خارج إطار المهنة – وهو ما ليس معمولا به باقي الهيئات المهنية – مما يعد تأثيرا على استقلالية المجلس وفرض الوصاية على مهنة لا تكتمل مهمتها كسلطة رابعة إلا بالاستقلالية وبالاحتكام إلى ديونطولوجيا الصحافة، فإن المادة 45 من الفرع الثالث من نفس القانون تكشف بلا أدنى تردد رغبة التسلط والتحكم غير العادل في الصحافة مما يعد مفارقة تتعارض جملة وتفصيلا مع المهنية الصرف ومع مبادئ بناء مؤسسة للضبط الذاتي للمهنة الصحافة.

تتجلى هذه المفارقة في ما أطلق عليه هذا القانون ب «رقم المعاملات السنوي» الذي اتخذ كمعيار لتوزع حصص أصوات الكبار المؤثرة في انتخاب فئة الناشرين وأصوات الصغار غير المؤثر، أو التي سيطالها الاقصاء تعسفا على المهنة والمهنيين وعلى ذوي الرأي المخالف في بلد يدعي أصحاب القرار بتعدديته ثقافته ومشاربه.

تبتدئ هذه الحصص التمييزية من رقم معاملات من 3 إلى 4 ملايين درهم تمنح بموجبها حصة واحد إضافية وتتواصل إلى حصد 20 حصة كما ارتفع رقم المعاملات السنوي.

إنه في ظل الاختلالات والتفاضلات الريعية، التي جرى إعمالها خلال سنوات مضت وفي غياب الشفافية وسيادة ثقافة ومعاملات الريع وانتشار الرداءة والشعبوية كمجال للتسويق المالي مما أدى إلى ظاهرة اغتناء فاحش في أوساط باطرونا إعلامية جديدة، دون مراعاة للوظيفة التأطيرية والتكوينية للجسم الإعلامي، أو للمواطن والمجتمع بصفة عامة والأثر المباشر لذلك على الإعلام العمومي المتجاهل لقضايا المجتمع الرئيسية.

بذلك يكون هذا المشروع قد فسح المجال واسعا أمام تسييد سلطة المال الريعي والرداءة – التي خبرنا تجاوزاتها الفاضحة على مر السنوات الماضية – وتأثيرات السلبية على رواج الخبر المهني وعلى العدالة، عبر ما يسمى اليوم تعسفا «مؤسسة الضبط الذاتي».

إلا أن النظرة الشمولية لواقع الحال وما يعيشه المغرب مؤسساتيا تجعلنا نقر بأن مشروع القانون رقم «25.26» المتعلق بإعادة بناء المجلس الوطني للصحافة لم يخلف موعده مع لازمة غياب الديمقراطية في كل المؤسسات الدستورية المنتخبة. إذا لا يمكن انتظار مجلس ديمقراطي مخالف لمعايير بناء باقي المؤسسات خارج معايير الديمقراطي من حكومة وبرلمان وجماعات محلية ومجالس بنيت على نفس المقاس المعاكس للشفافية والديمقراطي المتعارف عليها خارج الريع.

هذا ما يحتم إعادة النظر ليس فقط في مشروع إعادة بناء مجلس وطني للصحافة بل طموح بناء ديمقراطية بلد بأكمله.

أنظمة التقاعد: محاولة مخزنية جديدة لفرض الثالوث الملعون

عبد الله غميط

في إطار سعي الدولة إلى إعادة هيكلة منظومة التقاعد من خلال بناء منظومة جديدة تعتمد قطبين، التأم الوفد الحكومي وممثلي الصناديق بمعية المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية في اجتماع بتاريخ الخميس 17 يوليوز 2025، خصص لمناقشة الوضعية الحالية لأنظمة التقاعد، والسيناريوهات الممكنة، وأوضاع المتقاعدين /ات .

إن إشكالية «إصلاح» نظام التقاعد ببلدنا في صيغته الجديدة، الذي تستعد الحكومة فرضها على الطبقة العاملة، ترخي بظلالها على مزاج ونفسية عموم الموظفين والأجراء والمستخدمين مزاولين ومتقاعدين وذوي الحقوق، وعلى عموم الجماهير الشعبية، لأن المتقاعد(ة) يبقى يتحمل مسؤوليته ومسؤولية محيطه الأسري في الصحة والتعليم والبطالة والسكن والعيش، أمام تخلي الدولة عن واجباتها الاجتماعية اتجاه الموظف خاصة، والمواطن عامة، وأمام معاشات قارة ومجمدة لاتواكب المستجدات الاقتصادية، الارتفاع المهول في تكاليف الحياة والتضخم وارتفاع الأسعار وحاجيات التقدم في السن بعد الإحالة على المعاش، وبعد الموت بالنسبة للأرملة وذوي الحقوق .

إن استمرار استهداف منظومة التقاعد من طرف الحكومات المتعاقبة في إطار رؤية تسعى لفرض شروط الثالوث الملعون (رفع سن التقاعد، تسقيف المعاشات، الزيادة في المساهمات).

فالتقاعد يشكل أهم مكون ضمن الحماية الاجتماعية، وتعتبر صناديق التقاعد أهم القضايا والتحديات التي تواجه مصير الطبقة العاملة، ومن خلاله تختبر مصداقية الاختيارات والشعارات التي تتبجح بها الدولة ومؤسساتها المخزنية .

مقابل هذا التوجه المخزني الساعي لتدمير ما تبقى من منظومة الحماية الاجتماعية، بحق للحركة النقابية والسياسة الديمقراطية أن تتساءل حول ماذا اعتمدت الدولة وحكومتها لتقرر السير قدما في هدم المنظومة الحالية للتقاعد، وبناء أخرى أكثر إجحافا؟.

سيرا على نهج صيغة تخريب لسنة 2017، واعتمادا على الدراسات الاكتوارية التي قام بها أحد مكاتب الدراسات، دون الالتزام حتى بالتوصيات المتضمنة في تقارير المؤسسات الرسمية (بنك المغرب والمجلس الاقتصادي الاجتماعي والبيئي، المجلس الأعلى للحسابات وصناديق التقاعد...). فما هي الفرضيات المالية والديمغرافية التي اعتمدها مكتب الدراسات FINACTU في 2019 وقبله ACTURIA في 2011؟

على هامش النقاش المعرفي والتدبيري حول منظومة التقاعد المستهدفة، ونظرا لطبيعة المرحلة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وخطورة الموضوع وماسيترتب عنه، نسائل وضعية صناديق التقاعد في أزمتها المفترضة والأسباب الموضوعية الكامنة وراءها المتمثلة في:

– ضعف التوظيف في القطاع العام، وخضوع سياسة التشغيل للمنظور اللبيرالي

– تراكمات عقود من سوء تدبير صناديق التقاعد، وضعف إدارة المدخرات وغياب الحكامة والشفافية

– غياب الإرادة السياسية لدى الدولة وحكوماتها في إرساء آليات الرقابة ومقومات حسن التدبير

– تعيين مجالس إدارية بدل انتخابها، مما أضعف المساءلة والمحاسبة وأضعف الثقة في إدارة هذه الصناديق، ووسع هامش الفساد بعيدا عن ربط المسؤولية بالمحاسبة .

– غياب الشفافية في اتخاذ القرارات المالية، وعدم نشر التقارير الدورية حول أوضاع الصناديق

– عدم ضخ الدولة المساهمات في الصندوق المغربي للتقاعد لسنوات،

– تحويل أموال المؤمنين المدنيين إلى مؤمنين بأنظمة تقاعد أخرى

– النهب الذي تعرضت له الصناديق، ومسؤولية الدولة ومؤسساتها في استعادة الأموال المنهوبة .

– سياسة خوصصة العديد من المؤسسات العمومية والمنشآت العامة، مما حرم الصناديق من مصادر تمويل دائمة

– فرض إصلاحات مقياسية كان لها الأثر السلبي البليغ على الصناديق والمتقاعدين .

– ارتفاع عدد المتقاعدين مقارنة بالملتحقين الجدد بالعمل، كان له دور في تأبيد البطالة الجماهيرية في صفوف حاملي الشواهد، وإضعاف معاشات المتقاعدين

– عدم التصريح بملايين العمال والعاملات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مما حرم الصناديق من سيولة مالية، وبحرم العمال المتقاعدين من التمتع بمعاشاتهم بعد التقاعد .

– استثمارات غير ناجعة لمدخرات الصناديق، وانعكاسها سلبيا على أوضاع المتقاعدين والمزاولين .

في غياب سياسة عمومية بمضمون اجتماعي في هذا المجال، وإصرار الحكومة على تخريب ماتبقى من مكتسبات صناديق التقاعد، ولمواجهة هذا التوجه الحكومي في ميدان التقاعد، لامناص للنقابات من رفض شروط الحكومة، وتنظيم كل أشكال المقاومة لها، والعمل على بناء جبهة اجتماعية فعلية واسعة تنطلق من النقابات المحاورة وتوسع لتشمل كل النقابات المركزية والقطاعية والقوى السياسية والحقوقية والاجتماعية

حدث الأسبوع

أيت بوكماز تكشف عن زيف شعارات المجالس والمؤسسات ...

عزيز عقاوي

ايت بوكماز ، أو الهضبة السعيدة، كما سماها المعمر الفرنسي ، هي هضبة من هضاب المغرب العميق المتواجدة ترابيا بإقليم أزيلال على بعد 80 كلم في اتجاه الأطلس الكبير الشرقي ...

السفر الى ايت بوكماز انطلاقا من مدية ازيلال ، ليس رحلة عادية بين نقطة وأخرى من ربوع الوطن الجريح ، بل هي مغامرة محفوفة بالمخاطر بسبب وعورة التضاريس ،ولولبية الطريق التي تأخذك الى معانقة الرياح قبل أن تهوي بك الى قاع الوادي ،هكذا دواليك حتى تصل او قد لاتصل الى تابانت عاصمة الهضبة السعيدة ...

يكفي ان نعلم ان تابانت (le village chef lieu) لايتوفر على محطة للوقود، ليس بسبب قلة مستعملي السيارات، والشاحنات ، ومختلف الآليات الفلاحية... بل بسبب خطورة الطريق التي يرفض أصحاب شاحنات نقل البنزين المغامرة في منعرجاتها الخطيرة، التي ابتلعت العديد من المسافرين في حوادث مميتة ...

وهذه الطريق هي قطب الراحة في مسيرة ايت بوكماز الأخيرة . فإذا كان مجلس الجماعة ، ورئيس الجماعة لولايتين ، وهو نائبها البرلماني في ولاية سابقة، وعضو الحزب الذي ترأس الحكومة لولايتين، غير قادر على توفير الطريق لمنتخبيه (والطريق هنا ليس ترفا بل ضرورة ملحة) ونفس المجلس غير قادر على جلب طبيب وحيد لمستوصف البلدة ، بل غير قادر على تهيئة ملعب لكرة القدم لأبناء الدوار، ونفس المجلس لا يتحكم حتى في عملية رخص البناء التي اثقلت كاهل الفقراء الراغبين في بناء (قبر الدنيا) للاحتماء من التقلبات الجوية ... فعن اي مجالس ؟وعن أي اختصاصات ؟ وعن اي ديمقراطية محلية؟ وعن اي تنمية يمكن الحديث بأيت بوكماز وغيرها ؟؟؟

لم يكن أمام جماهير ايت بوكماز، ورئيس جماعتهم الحالي والسابق ، ونائبهم البرلماني السابق إلا أن يصطفوا مثنى، وثلاث ،ورباع، وبعد الصلاة على الحبيب، ورفع أكف الدراعة الى السماء ليعيش الملك، ثم قطع الكيلومترات، والمبيت في العراء، لطلب لقاء عامل الاقليم، المسؤول الأول والأخير عن فك العزلة ،عن برمجة اصلاح الطريق ، وجلب الطبيب، واعداد ملعب لكرة القدم ... إن هو قبل أولا ، باستقبال المحتجين ورئيسهم، ومجلسهم، ومنتخبيهم ...

لقد اثبت مسيرة ايت بوكماز ، وكل المسيرات السابقة واللاحقة، أن لاصوت يعلو فوق صوت أم الوزارات، وزارة الداخلية، القادرة على كل شيء، وان مايسمى مجالس منتخبة ليست الا فخاخ لاصطياد الأغبياء، وشماعة تعلق عليها سياسات الاقصاء، والتهميش، وتبرئة السلطة المركزية الحقيقية من كل الاخفاقات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والبيئية، والرياضية، وغيرها ..